



## المركز الجامعي لميلة

المرجع:.....

المعهد: الآداب واللغات  
القسم: لغة وأدب عربي

رأي ابن مضاء القرطبي وتماه حسان في نظرية العامل  
- قراءة في البدائل المقترحة -

مذكرة معدة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر

إشراف الأستاذ:

عبد الحليم معزوز

إعداد الطالبة:

سارة موهوب

التخصص: علوم اللسان العربي

الشعبة: لغة عربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود: [ الآية 88 ]

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز هذا البحث، وبهذا أتقدم

بجزيل الشكر بالذكر لأستاذي المشرف **عبد الحلیم معزوز** الذي أفادني

بنصائحه وتوجيهاته، كما أشكر لجنة المناقشة، وكافة الأسرة

الجامعية.

سارة

# خطة البحث

## مقدمة

مدخل: في نشأة النحو

1- لمحة موجزة عن نشأة النحو.

2- نظرية العامل في النحو العربي.

3- فكرة العامل عند النحاة.

4 - تصور النحاة للعامل.

5- أقسام العامل:

أ/ عند "الخليل بن أحمد الفراهيدي".

ب/ عند "عبد القاهر الجرجاني".

6- العامل بين التأييد والرفض.

الفصل الأول: موقف "ابن مضاء القرطبي" من نظرية العامل.

1 - رأي "ابن مضاء" في نظرية العامل.

2 - اعتراض "ابن مضاء" على قوانين العامل الذهنية:

1 - اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة.

2 - اعتراضه على متعلقات المجرورات.

3 - اعتراضه على تقدير الضمانر المستترة في المشتقات.

3 - بديل العامل عند ابن مضاء:

أ/ باب التنازع.

ب/ باب الاشتغال.

4 - "ابن مضاء" من إلغاء العامل إلى إلغاء العطل.

**الفصل الثاني: موقف "تمام حسان" من نظرية العامل.**

أولاً: نظرية العامل عند المحدثين.

ثانياً: رأي "تمام حسان" في نظرية العامل.

ثالثاً: نظرية القرائن عند "تمام حسان".

رابعاً: القرائن النحوية بديل العامل.

1 - القرائن اللفظية.

2 - القرائن المعنوية.

**خاتمة.**

مقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

اعتاد العقل البشري أن لا يقبل شيئاً من دون سبب وأن يتأمل في كل أمر ويبحث عن موجدته ومسببه، وهذه طبيعة وفطرة جبل عليها، من رغبة البحث عن حقائق الأشياء وهذا ما كان شائعاً في الفلسفة الأرسطية إذ لا وجود فيها لسبب من دون مسبب، ولا حدث من غير محدث كذلك العقل العربي هو الآخر لم يقبل أوضاع الأحكام النحوية من رفع ونصب وخفض وجزم من دون مبرر لها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ ولم لا يكون العكس: كأن يكون الفاعل منصوباً مثلاً؟ ولم الرفع بالتحديد؟ هذه التساؤلات كلها لم يغفل عنها علماء العربية، بل راحوا يبحثون عن أصل وحكم وضع هذه الحركات، حتى إنهم بنوا تلك الأسئلة أثناء تقعيد القواعد وجعلوها منطلقاً لتأسيس مادتهم النحوية، فسموا مسبب تلك الحركات بالعامل.

تعد نظرية العامل إحدى أهم الأسس التي اعتمدها النحاة العرب في وضع القواعد النحوية، فحظيت باهتمام كبير منهم، وكثر عنها الحديث قديماً وحديثاً إذ أثارت بينهم جدلاً طويلاً، وفي ظل المكانة التي أولاها النحاة إياها حينما جعلوا الإعراب أثراً يجلبه العامل كانت نظرية العامل وكأنها النحو كله. هذا وقد انقسم النحاة بين مؤيد لها وناقد عليها، و كان بحثنا منصوباً ومهتماً بالفريق الثاني الذي عارض نظرية العامل وقال بالغائها، وقد وقع الاختيار منا على "ابن مضاء القرطبي" ليمثل هذا الصوت في القديم من خلال مدونته "الرد على النحاة" و"تمام حسان" ممثلاً له في الحديث مما جاء في

كتابه الأصول واللغة العربية معناها ومبناها، ولهذا جاء البحث بعنوان: " رأي ابن مضاء القرطبي وتام حسان في نظرية العامل - قراءة في البدائل المقترحة - حيث يقودنا هذا الموضوع إلى إشكالية مفادها:

- كيف كان موقف كل من ابن مضاء وتام حسان من نظرية العامل؟
- وكيف عبر كل منهما عن موقفه منها؟ وما هي حججهم في ذلك، وما البديل عند كل منهما، وهل استطاع موقفهما أن يخدم الدراسات النحوية الحديثة؟
- يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى سببين: أولهما رغبة البحث في النحو وسر الإعراب، وثانيهما السعي إلى الكشف عن حقيقة العامل وملايساته وموقعه في الفكر اللغوي العربي قديما وحديثا.

وليخرج البحث في صورة منظمة ومتناسقة وفي محاولة تحقيق الهدف من هذه الدراسة، رأينا أن يكون وفق خطة هي: مقدمة، ومدخل، الفصل الأول، الفصل الثاني، ثم خاتمة.

أما المدخل والذي بعنوان: " في نشأة النحو "، اقتصرنا فيه على ما يمكن أن نمهد به للموضوع، من نشأة النحو، وفكرة العامل عند النحاة، وأقسامه عند الخليل ابن أحمد وعبد القاهر الجرجاني، لنختمه باستعراض موقف أهم النحاة من العامل بين الرفض والتأييد.

وأما الفصل الأول: فكان بعنوان: موقف "ابن مضاء" من نظرية العامل، تضمن: رأي ابن مضاء في نظرية العامل وكيف راح يرفضها ويحاول إسقاطها، والأسس التي اعتمد عليها في موقفه، وبعدها رأينا كيف ألغى القوانين الذهنية للعامل من تقدير وتأويل والبديل الذي اقترحه في بابي التنازع والاشتغال وكيف برر موقفه فيهما، ورأينا أن نختم الفصل بإلغائه للعلل الثواني والثالث مراعاة للارتباط الوثيق بين العلة والعامل.

وأما الفصل الثاني فكان عنوانه: موقف "تمام حسان" من نظرية العامل، تناولنا فيه: العامل عند المحدثين وكيف انقسموا بين القبول والرفض، ثم عرضنا رأي تمام حسان في نظرية العامل من خلال نظرية القرائن التي استقاها من مدرسة "فيرث" السياقية، وكيف استغنى بها عن العامل، وبعدها عرضنا قراءة في القرائن التي اقترحها لأن تكون بديلا عن العامل وتغني عن القول به، حيث أراد من خلال ذلك أن يحدث مقارنة عقلية حينما طبق نظرية القرائن على النحو العربي، مستفيدا في ذلك من الدراسات من الغربية الحديثة، ومن التراث العربي الذي تجلى في أفكار الجرجاني في مسألة التعليق النحوي.

وليتم البحث في صورة تتوافق مع ما اقتضته الدراسة اعتمدنا منهاجا أساسا وهو المنهج الوصفي التحليلي لعرض آراء النحاة وقراءة البدائل، كما دعت الضرورة إلى الاستئناس ببعض المناهج الأخرى كالمنهج التاريخي، والمقارن.

ونظرا لأهمية الموضوع كانت فيه دراسات وأبحاث كثيرة، ومن الدراسات التي سبقت إلى البحث في هذا الموضوع نذكر: "نظرية العامل في النحو العربي" لـ "فاطمة حمزة آدم نورين"، و"نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي: مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاتها في تعليمية النحو" لـ "عبد الكريم جيدور، وغيرها.

وفي سبيل إنجاز البحث والوصول إلى الهدف المبتغى اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، وكتب تمام حسان كأصول، واللغة العربية معناها ومبناها، وكتاب أصول النحو لمحمد عيد، والقرينة في اللغة العربية لكوليزار كاكل عزيز...

هذا ولم يخل البحث من صعوبات واجهتنا أثناء الدراسة كنتشعب موضوع العامل. ويرجع الفضل في تخطي الصعوبات وإنجاز البحث إلى الأستاذ المشرف عبد الحلیم معزوز الذي كان صابرا معي ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته، فكان لي خير موجه وخير مشرف، والفضل كله لله عز وجل والحمد لله حمدا كثيرا.

**مدخل :**

**في نشأة النحو**

## 1/ لمحة موجزة عن نشأة النحو:

يعد النحو العمود الفقري للغة العربية، حيث أولاه النحاة اهتماما كبيرا فهو العلم الذي يعرفنا على قواعد تركيب الجملة والضوابط التي تضبطها لتخرج في قالب صحيح تركيبيا وسليم لغة ومؤد دلالة.

أو كما قال "ابن جني": "هو انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق ما ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد بها إليها".<sup>1</sup>

فالنحو عند "ابن جني" هو اتباع طريق العرب في كلامهم، أو هو مقياس الفصاحة في اللغة العربية.

أما عن نشأته: فقد "نشأ النحو في البصرة وما كان له أن ينشأ في غيرها: فهي المدينة التي اشتدت فيها الحاجة إليه قبل غيرها، إذ لم تكد تمصر ويتسامع الناس بها بوفرة الخيرات فيها حتى انتالت إليها أفواج من العرب، وأخرى من العجم"<sup>2</sup>، فبعدها نشأت اللغة العربية في أحضان بنيها العرب وكانت خالصة لهم مذ وجدت سليمة مما يهجنها ويذهب بنقاوتها من اللغات الأخرى وبمخالطة العرب العجم والتعايش معهم بدأت بوادر اللحن تظهر في لغتهم الأمر الذي أثار في نفس الغيورين على لغتهم رغبة جامحة في البحث عن سبيل يمكنهم من وضع حد يمنع تفشي ظاهرة اللحن في اللغة العربية، وهو ما اصطلح عليه بعلم النحو.

<sup>1</sup> - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، دار الكتب المصرية، دت، ص34.

<sup>2</sup> - علي النجدي ناصف، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، دت، ص5.

أما عن واضعه: فقد اختلف كثيرون في نسبة أحقية وضع النحو لمن؟ وفي هذا المقام نأخذ بالرأي الذي أجمعت عليه كتب النحو وأقربها إلى الصحة وهو نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) وقد وضعه بمشورة مع الإمام علي كرم الله وجهه.

يقول "الأنباري" (ت 577 هـ) في كتابه: نزهة الألباء في طبقة الأدباء: "سبب وضع علي -كرم الله وجهه- لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم) فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ن ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ على المسمى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى وقال لي: انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر وإنما بتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر. وأراد بذلك الاسم المبهم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إلي «إن» وأخواتها ما خلا «لكن» فلما عرضتها على علي رضي الله عنه قال لي: وأين لكن؟ فقلت: ما حسبتها منها فقال: هي منها فألحقها ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ولذلك سمي النحو نحواً.<sup>1</sup>

من خلال هذه القصة التي أوردها "الأنباري" يمكن القول أن وضع النحو كان - على الأرجح- بإيعاز من علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وهو الذي وجه أبا الأسود إلى الطريق الذي يتبعه حين قال له (انح هذا النحو).

ويرجع سبب وضع النحو إلى بواعث ثلاثة مختلفة هي: (العامل الديني، والعامل القومي والعامل السياسي) وكلها ساهمت بحسب الدور الذي أدته في وضع النحو، ولكن كان أهمها الدافع الديني، وهو حفظ القرآن الكريم من اللحن والخطأ فيه وفي هذا الصدد يقول "شوقي

<sup>1</sup>- الأنباري، نزهة الألباء في طبقة الأدباء، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م، ص ص18-19.

ضيف:" أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن بدأ اللحن يشيع على الألسنة.<sup>1</sup>

أما العامل القومي؛ فقد ارتبط بتنوع الحضارات والثقافات، حيث وجد العرب أنفسهم مخيرين بين أمرين : إما أن يتبعوا الرسالة دون الارتباط بأية ثقافة، وإما أن يقوموا بإنشاء ثقافة قومية يربطون بها الرسالة وتمكنهم من نيل أحقية الفتح ونشر رسالة الإسلام. ولما كان القرآن الكريم هو مضمون الرسالة، فلم يبق الأمر متعلقاً بالحفاظ على النص القرآني كما هو بل أن يكون القرآن محط اجتهاد، سواء أكان ذلك في النحو أم في فقه اللغة.<sup>2</sup>

أما فيما يخص العامل السياسي، فهناك القائل بأن اعتبار وجود مدرستي البصرة والكوفة في حد ذاته نوع من السياسة، فقد يحلو للبعض أن ينسب وجود مدرستين نحويتين للسياسة.<sup>3</sup>

غير أن "تمام حسان" يرى في العامل السياسي أمراً آخر مختلفاً عن ذلك؛ إذ يقول: "إن العامل السياسي يأتي في الترتيب الزمني بعد العاملين السابقين (العامل الديني والقومي)، ذلك أن أبناء الأمة المغلوبة دخلوا الإسلام طوعاً وكرهاً ودانوا بالطاعة للدولة الإسلامية الفتية التي سرعان ما انقضت فيها عهد الخلفاء الراشدين بكل ما كان يدعو إليه من أخوة إسلامية وتحولت خلافة الإسلام إلى دولة العرب،..."<sup>4</sup>

ومع انقسام المسلمين إلى عرب وموال، فقد تمسك العرب بالقرآن الكريم ولغة الدولة الإسلامية، في حين كان الموالي أبعد عن الدولة وكانت اللغة حاجزاً يعرقل وصولهم إلى

<sup>1</sup> - شوقي ضيف، ا لمدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص11.

<sup>2</sup> - ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 25-26.

<sup>3</sup> - محمد الطنطاوي، نشأة النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص145 .

<sup>4</sup> - تمام حسان، المرجع السابق، ص27.

السلطة، إذ القلة منهم من نشأ واستقر وسط العرب، كـ"أبي إسحاق الحضرمي"، وبشار الحسن البصري،... لتمييزهم بالفصاحة. وما لبث أن تمكن الموالي من تعلم اللغة العربية فأتقنوها أيما إتقان حتى إنهم فاقوا العرب أنفسهم في ذلك.<sup>1</sup>

ومنه يمكن أن ترد أسباب وضع النحو إلى بواعث مختلفة، "منها الديني، ومنها غير الديني."<sup>2</sup> وقد سبق الإشارة إلى هذه البواعث، ولمزيد من التعمق في نشأة النحو ودوافع نشأته ينظر: نشأة النحو العربي لـ"محمد الطنطاوي"، المدارس النحوية لـ"شوقي ضيف" وغيرها كثير.

ويبقى في الأخير القول إن الباعث الديني كان أقوى تلك البواعث التي دفعت إلى وضع النحو... "فإن للعوامل القومية والدينية أثارا واضحة في ظاهرة التطور اللغوي ودفعتها في اتجاه معين أحيانا، أو الوقوف في وجهها سدا منيعا...، كما كانت الحال بالنسبة إلى العرب الذين كان لهم في لغتهم قبل الإسلام مصدر اعتزاز قومي تجلى في المباريات الكلامية التي كانت تقوم في أسواقهم ثم جاء الإسلام ونزل القرآن الكريم... بلسان «عربي مبين» فزادهم رسوخا في الاعتقاد بعظمة تلك اللغة"<sup>3</sup>، فكان الحفاظ عليها من أولى مهامهم.

كانت هذه إطلالة موجزة على النحو ونشأته، لتمهيد الدخول إلى موضوع الدراسة والذي يعد إحدى أهم الأسس التي انبنى عليها النحو، وإحدى القضايا التي تشعبت في الكثير من كتب النحو وكثر تداولها على لسان اللغويين والباحثين، وهي قضية العامل في النحو العربي محور درس اللغوي، لما كانت غاية النحو هي بيان الإعراب.

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 27.

<sup>2</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 11.

<sup>3</sup> - عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1981م، ص 10.

## 2/ نظرية العامل في النحو العربي:

لقد شغلت نظرية العامل في النحو حيزا كبيرا في كتب النحاة قديما وحديثا ودار حولها جدلا طويلا، كما لقيت اهتمام الباحثين فراحوا يفصلون في شرح العامل وتفسيره، فما المقصود بالعامل في النحو؟

## 1- لغة:

جاء في لسان العرب من مادة (ع م ل): "والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل، والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال عمل عملا، وأعماله غيره، واستعمله، واعتمل الرجل: عمل بنفسه."<sup>1</sup>

## 2- اصطلاحا:

لقد تعرض الكثير من النحاة في كتبهم إلى تعريف العامل، فعرفه "عبد القاهر الجرجاني" في "دلائل الإعجاز" بأنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"<sup>2</sup>

ومن خلال هذا التعريف يشير "الجرجاني" إلى العامل باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ (المعمول)؛ أي العمل من رفع ونصب و جرو جزم.

<sup>1</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع م ل).

<sup>2</sup> - عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة في أصول علم العربية: ص73، نقلا عن: عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، السيميائية، نظرية العامل، ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية، دار حمو رابي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008م، ص53.

أما عن العامل باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى، فيعرفه "الرضي الأستريادي" بقوله: "ما به يتقوم المعنى المقتضى"<sup>1</sup>؛ أي أن العامل هو الذي يقتضي المعنى في المعمول ويحدد إعرابه.

### 3/ فكرة العامل عند النحاة:

لقد ارتبط الحديث عن العامل بنشأة النحو بما أنه من أهم أسس الدرس النحوي حيث بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة ويعد عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت117هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس اللغوي النحوي على نحو ما روى ابن سلام (ت231هـ) واحتذى هذا المنهج عيسى ابن عمر (ت149هـ) فجلى هذا الاتجاه في النظر النحوي البصري واتسع القول في العامل على يدي الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، ويكاد يجمع المحدثون أن سيبويه (ت180هـ) أول من أنهج سبيل القول في العامل... ثم تبعه النحاة من بعده"<sup>2</sup>.

وظل العامل في النحو محط اهتمام اللغويين والنحاة قديما وحديثا، فأفردوا له في كتبهم فصولا تحدثوا فيها عن ملابسات العامل وعدوه أساس الدرس اللغوي، فما دام النحو هو الإعراب، والإعراب أثر يجلبه العامل فالحديث عن العامل هو حديث عن النحو.

ويفرق "الرضي الأستريادي" بين العامل والمقتضى فيقول: "وهي (يقصد المعاني المقتضية) غير العوامل، يعني أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية... وإنما نسب

<sup>1</sup> - الرضي الأستريادي، شرح الكافية، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2 ، 1996م، ص72 .

<sup>2</sup> - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، السيميائية، نظرية العامل، ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية ص52 - 53.

العمل إلى ما به تقوم المقتضى لا إلى المقتضى، فقبل الرفع هو الفعل، ولم يقل الفاعلية...<sup>1</sup>

ومن هنا تتضح حقيقة رأيهم في العوامل، وتتلخص في أنها كلم تتألف مع كلم أخرى، أو هي ألفاظ تتداخل مع ألفاظ أخرى في التركيب وهي التي توجه المتكلم إلى علامة الإعراب.

هذا وينسب "ابن جني" هو الآخر العمل للمتكلم فيقول: " فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره...<sup>2</sup>

ف"ابن جني" من خلال هذا القول يقودنا إلى فكرة أن الرفع والنصب والجر والجزم، هي من عمل المتكلم وتظهر، وفي كلام "سيبويه" ما يؤكد ما ذهب إليه "ابن جني" فيقول فيما يرتفع أو ينتصب على الحال: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على المبتدأ أو ينتصب فيه على الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ...، وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على (هذا) وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها...<sup>3</sup>

ف"سيبويه" يرجع سبب الحكم الإعرابي إلى قصد المتكلم، إذ إن قصد المتكلم في المعنى الذي يريده هو الذي يحدد إعراب المعمول، غير أنه لا يقصد من قوله هذا أنه ينكر العوامل وأثرها، أو عمل الألفاظ في بعضها فهو يؤكد في نفس السياق على العامل والعمل فيقول: "... لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده (...). وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلق حالاً.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الرضي الأستريادي، شرح الكافية، ج1، ص204 .

<sup>2</sup> - ابن جني، الخصائص، ج1، ص117.

<sup>3</sup> - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988م، صص 86 - 87.

<sup>4</sup> - المصدر نفسه: ص87.

## 4/ تصور النحاة للعامل:

لقد أولى النحاة العامل مكانة هامة في الدرس اللغوي واعتبروه شخصية لها اعتباراتها فجعلوا لتلك الاعتبارات قوانين فقالوا بفلسفة العامل والعمل، كما فرقوا بين الأصل والفرع من العوامل، فاعتبروا الأفعال أصلا في العمل والأسماء والحروف فرعا، كما قالوا أن بعض العوامل أقوى من غيرها وأن الاختصاص موجب للعمل...<sup>1</sup> ويتلخص تصور النحاة للعامل في ثلاثة أفكار:

**أولها:** أن العامل مؤثر حقيقة وهو سبب وعلة العمل.

**ثانيها:** أن العامل أمانة وعلامة فقط، وفي هذا الصدد يقول "الأنباري": العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا<sup>2</sup>.

ف"الأنباري" يعتبر العوامل اللفظية علامات وإشارات دالة كما أنه يعد التعري من العوامل في حد ذاته عاملا، لأنه يشرك العوامل في إيجاد الأثر.

أما ثالث هذه التصورات هي أن ما أطلق عليه اسم العوامل لا عمل لها إطلاقا وأن وجود العامل تمهيد للعامل الحقيقي وهو: المتكلم، وقد نسب هذا الرأي إلى "ابن جني" حينما قال: "ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرا) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل

<sup>1</sup> - ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989م، ص199.

<sup>2</sup> - الأنباري، أسرار العربية، ص68-69، نقلا عن: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص200.

حصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ (بالضاد، والراء، والباء) على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل...<sup>1</sup>

أما عن تصور النحاة للعمل فيتلخص في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

- أن الأثر اللفظي الذي يظهر في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون هو مقتضى العامل وهو الشائع.
- أن الاختلاف في الحركة والعوامل هو مقتضى العامل، ويعد هذا التصور إضافة إلى التصور الأول بعداً عقلياً؛ أي أن مقتضى العامل يعرف بالعقل لا باللفظ. إذ هو الاختلاف نفسه، وهناك تصور آخر يرى بأن مقتضى العامل هي المعاني التي تحملها الأسماء والتي تختلف باختلاف العلامات وهذه المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة... الخ.

وقد تعددت آراء النحاة للعامل واختلفوا فيه اختلافاً كبيراً سواء أكان هذا الاختلاف من حيث الفهم أم المنهج.

## 5/ أقسام العامل:

اختلفت النحاة في عدد العوامل كما اختلفوا في طريقة ومنهج تصنيفها، هذا بعيداً عن اختلافهم في نظرتهم أساساً إلى نظرية العامل، وقد اخترنا في هذا المقام (أقسام العامل) العامل عند "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، وعند "عبد القاهر الجرجاني".

أ- العوامل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي: لكل علم مبادئ ينطلق منها وأسس يقوم عليها لتمييزه كعلم، "وينطلق النحاة من نفس

<sup>1</sup>- ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

<sup>2</sup>- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص201.

المبدأ: (أقل ما يتركب وينفرد بنفسه في الكلام وذلك مثل زيد منطلق، قام عبد الله، ويأخذون

هذه القطعة على أنها الأصل وتسمى في النظرية الخيلية (نواة Noyau)<sup>1</sup>

وهذه النواة يقيسون عليها تراكيب أخرى أثناء التركيب النحوي بحيث تشتمل هذه التراكيب

على نفس النواة التركيبية عن طريق التحويل، ويتضح ذلك في الجدول الآتي:<sup>2</sup>

1	∅	زيد	قائم
2	إن	زيذا	قائم
3	كان	زيد	قائما
4	حسبت	زيذا	قائما
5	أعلمت عمرا	زيذا	قائما
	1	2	3

ففي العمود الأول تدخل مجموعة من العناصر اللغوية وقد تكون لفظة أو كلمة أو تركيب وهذا العنصر يؤثر في بقية العناصر من حيث اللفظ والمعنى، ولذلك سماه النحاة عاملا لأنه يؤثر في غيره ويعمل فيه.

أما في العمود الثاني فالملاحظ أن العنصر فيها هو من وقع عليه العمل، فهو المعمول الأول، فلا يتقدم على معموله أبدا. وتتضح العلاقة بين العامل ومعموله هذا في النظرية الخيلية إذ إن "العامل مع معموله 1 يكون (زوجا مرتبا ... ) حسب اصطلاح النظرية الخيلية ويأخذ في صياغتها الأساسية الرمز التالي: (ع سهم م 1)."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو: مفهومه في النظرية الخيلية وتطبيقاته في تعليمية النحو جامعة فاصدي مرياح، ورقلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، السنة الجامعية 2011 - 2012م، ص 39 - 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 40.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 40.

أما العنصر في العمود الثالث هو المعمول الثاني؛ والذي يمكن أن يتقدم على كل العناصر كما أنه قد يخلو العمود الأول من العناصر اللغوية اللفظية (العوامل).

وهذا ما يسميه النحاة (الابتداء) وهو الخلو من العوامل اللفظية، ويرمز له في النظرية الخليية برمز المجموعة الخالية (∅).

ويفصل الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" النظرية الخليية للعامل في الجدول الآتي:<sup>1</sup>

عمليات تحويلية	الأصل أو النواة	المعمول 2	المعمول 1	العامل	الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)
		منطلق	زيد	∅	
عمليات تحويلية		منطلق	زيدا	إن	عوامل لفظية
		منطلقا	زيد	كان	
		منطلقا	زيدا	حسب عمرو	
		منطلقا	زيدا	أعلمت عمرا	
			زيد	قام	
	الأصل	عمرا	زيد	ضرب	
	عمرا	ت	ضرب		

<sup>1</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد 4، 2007م، ص 109.

من خلال الجدول يتبين تقسيم "الخليل بن أحمد" للعامل؛ حيث قسمه إلى عوامل لفظية: نواسخ، أو أفعال، أو تركيب...، وعامل الابتداء وهو الخلو من العوامل اللفظية، كما أنه جعل المعمول في درجتين؛ الدرجة الأولى للمعمول الأول الذي يرتبط بالعامل مباشرة والدرجة الثانية للمعمول الثاني، ويتمثل عمل هذه العوامل من خلال التراكيب المختلفة عبر العمليات التحويلية.

### ب- أقسام العامل عند "عبد القاهر الجرجاني":

أحصى "عبد القاهر الجرجاني" العوامل في مائة عامل وقسمها إلى لفظية ومعنوية؛ أما اللفظية فعرفها بأنها: "ما تعرف بالجنان؛ أي بالقلب وتتلفظ باللسان، كمن - وإلى - وقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة فإن - من - وإلى - عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويتلفضان باللسان."<sup>1</sup>

أما العوامل المعنوية فيعرفها: "ما تعرف بالجنان ولا تلفظ باللسان، مثلا كعامل المبتدأ والخبر أعني التجريد عن العوامل اللفظية فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان، وكعامل يضرب"<sup>2</sup>؛ أي أن العوامل اللفظية يتوفر فيها شرط المعرفة بالقلب واللسان معا لأنها تنطق، أما المعنوية فتعرف بالقلب (العقل) فقط ولا حظ للسان فيها.

وقد جعل "الجرجاني" العوامل اللفظية على ضربين: سماعية وقياسية؛ فالسماعية: "ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر والحرف المشبهة بالفعل... فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها..."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدرابي زهران، دار المعارف، القاهرة ط2، دت، ص84.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص84.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص85.

وأما القياسية فهي: "ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها، كجر المضاف للمضاف إليه في (غلام زيد) فإنه قاعدة كلية مضطردة فيقاس عليها: (ثوب بكر، ودار عمر)".<sup>1</sup>

وقد عد السماعية منها واحد وتسعون عاملاً والقياسية سبعة عوامل، فالسماعية تتنوع على ثلاثة عشر نوعاً وهي:<sup>2</sup>

### • النوع الأول:

حروف تجر الاسم الواحد فقط:

الباء - مِنْ - إِلَى - حَتَّى - اللام - رُبَّ - واو القسم - تاء القسم - في، وهي حروف بالنظر إلى معانيها الأصلية.

و عَنْ - على - الكاف - مَذُ - مِنْذُ.

و عَدَا - خَلَا - حَاشَا، عدها في باب الحروف لأنها استعملت بمعنى "إلا" غير أنها من الأفعال.

### • النوع الثاني:

حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: أَنْ - إِنَّ - كَأَنَّ - لَكِنَّ - لَيْسَ - لَعَلَّ وتسمى هذه الحروف المشبهة بالفعل.

### • النوع الثالث:

حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر وهما: "ما" و "لا" المشبهتان بـ"ليس" ... لأنهما

<sup>1</sup> - عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدرابي زهران، ص 85.

<sup>2</sup> - ينظر: المصدر نفسه، ص 85 - 276.

تفيدان النفي وتدخلان على المبتدأ والخبر، ويرتفع الاسم بها عند أهل الحجاز.

#### • النوع الرابع:

حروف تنصب الاسم فقط وهي: " الواو" بمعنى "مع" (واو المعية)...نحو: استوى الماء والخشبة. و"الإ" للاستثناء، و "يا، أيأ، هيأ" لنداء البعيد، و "أي والهمزة" لنداء القريب.

#### • النوع الخامس:

حروف تنصب الفعل المضارع وهي: أن للاستقبال، لن لنفي الاستقبال، كي للتعليل وإذن للجواب والجزاء.

#### • النوع السادس:

حروف تجزم الفعل المضارع هي:

- لم: وهي حرف ينفي المضارع ويقبله ماضيا، نحو: لم يخرج.

- لَمَّا: وهي مرادفة ل"لَمْ".

- لام الأمر: وهي لام يطلب بها الفعل.

- "لَا" الناهية: نحو: لا تفعل.

- "إِنْ": للشرط والجزاء، نحو: إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ.

#### • النوع السابع:

أسماء تجزم الفعلين على معنى "إِنْ"، وهي: مَنْ - مَا - أَي - مَتَى - أَيْنَ - حَيْثُمَا - مَهْمَا - إِذْمَا - أَنَّى.

#### • النوع الثامن:

أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز هي:

- كَمْ الخبرية.

- "كم الاستفهامية" نحو: كم رجلا عندك؟

- "كأَيّ" نحو: كأَي رجلا عندك.

- "كَذَا" نحو: عندي كذا درهما.

#### • النوع التاسع:

أسماء الأفعال : بعضها ترفع وبعضها تنصب، أما الناصبة منها فهي:

- رُوِيَ - بَلَّهَ - دُونَكَ - عَلَيْكَ - هَا - حَيْهَلْ.

وأما الرافعة فهي: هَيْهَاتَ - شَتَّانَ - سُرْعَانَ.

#### • النوع العاشر:

الأفعال الناقصة: وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر؛ كانَ - صارَ - أصبحَ - أمسى

أضحى - ظلَّ - باتَ - مازالَ - ما برحَ - ما فتىَ - ما نفكَّ - مادامَ - ليسَ.

#### • النوع الحادي عشر:

أفعال المقاربة: عسىَ - كَرِبَ - أوْشَكَ.

#### • النوع الثاني عشر:

أفعال المدح والذم: نِعَمَ - بئسَ - سَاءَ (بمعنى بئسَ) - حَبَدًا (بمعنى نِعَمَ).

#### • النوع الثالث عشر:

أفعال الشك واليقين: "ظَنَنْتُ - حَسِبْتُ - خِلْتُ" للظن، و "رَعَمْتُ" حيناً للظن وحيناً آخر

للعلم. "عَلِمْتُ - رَأَيْتُ - وَجَدْتُ" لليقين.

أما العوامل القياسية فهي:<sup>1</sup>

\*الفعل على الإطلاق.

\*المفاعيل(المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول له، المعول معه).

\*المصدر.

\*اسم الفاعل.

\*اسم المفعول.

\*الصفة المشبهة.

\*كل اسم أضيف إلى اسم آخر.

\*كل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتضى للتمييز.

وأما العوامل المعنوية فهي:<sup>2</sup>

\*العامل في المبتدأ والخبر: معنوي على ما ذهب إليه الأكثرون؛ وهو تجريد الاسم

من العوامل اللفظية للإسناد.

\*العامل في الفعل المضارع: وفيه مذهبين؛ مذهب البصرة يقول يرتفع لأنه شابه الاسم

ووقع موقعه. أما مذهب الكوفة فيرى أن العامل فيه هو تعريته من العوامل (النواصب

والجوازم).

كان هذا تصنيف "عبد القاهر الجرجاني" للعوامل في النحو، وللتفصيل فيها أكثر

وشرحها، ينظر كتابه "العوامل المائة النحوية في أصول النحو".

<sup>1</sup> - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول النحو، تح: البدرابي زهران، ص 283 - 306 .

<sup>2</sup> - ينظر: المصدر نفسه، ص 312 - 317.

## 6/ العامل بين التأييد و الرفض:

لقد ازدحمت الكتب النحوية قديما وحديثا بأراء النحويين ودراساتهم حول مسألة العامل في النحو، إذ تناولوا هذه النظرية تناولاً يكاد يسطو على باقي المسائل النحوية فتحدثوا عنها من حيث الأسس والأصول والقواعد، ناهيك عن المشكلات والآثار التي خلفتها بين النحاة، ويبرز ذلك من خلال موقف النحاة منها قديماً ومحدثين.

أما القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا ولم يخرج عليها إلا نحوي أندلسي، هو "ابن مضاء القرطبي" (592 هـ) في كتابه الرد على النحاة.<sup>1</sup> وهذا يدل على أن النحاة القدامى في مجملهم - باستثناء ابن مضاء - اعترفوا بنظرية العامل ودورها في النحو العربي.

أما عن رأي النحاة المحدثين في نظرية العامل، فقد تراوح بين الرفض والقبول فهناك من أنكرها ودعا إلى إلغائها ومن أهم هؤلاء نجد: إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ومهدي المخزومي في النحو العربي - نقد وتوجيه- وتام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها،<sup>2</sup>... هذا على سبيل الذكر لا الحصر ولمن أراد التوسع والتفصيل في هذا المجال له أن يعود إلى كتب نحوية: كالمنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة - ل: عز الدين مجذوب، وكتابي المحاولات المفكرين والمؤيدين، ومناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ل: عطا موسى،... وغيرها.

أما من النحاة من أيدوا نظرية العامل واعترفوا بها في النحو العربي نذكر: عبد الرحمن الحاج صالح، وحمود عباس العقاد، ومحمد عرفة... الخ.

<sup>1</sup> عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة دمشق المجلد 18 العدد (4+3)، 2002م ص 42.

<sup>2</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

## **الفصل الأول:**

**موقف "ابن مضاء" (512 – 592هـ)**

**من نظرية العامل**

## 1/ رأي ابن مضاء في نظرية العامل:

لم يرد في كتب النحاة أنه هناك من دعا إلى إلغاء العامل وهدمه قبل "ابن مضاء"، إذا استبعدنا بعض المحاولات التي تلاشت في مهدها "ومن تلك الأصوات صوت تلميذ سيبويه محمد بن المستنير، الملقب بقطرب"<sup>1</sup>، الذي رفض أن تكون للعلامة الإعرابية دلالة على المعاني النحوية، وأن هذه العلامات لا تعد أثرا ينتجها العامل كذلك ابن جني الذي رأى أن العمل من رفع ونصب وجر وجزم إنما هو من عمل المتكلم.

أما صوت "ابن مضاء القرطبي" فقد كان واضحا حينما نادى بإلغاء نظرية العامل

فما نكاد نمضي في قراءة كتابه الرد على النحاة حتى نجد به يهاجم نظرية العامل ويدعو إلى إلغائها حتى إنه يقول في مستهل الفصل الأول: "قصدي في هذا أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه ما أجمعوا على الخطأ فيه."<sup>2</sup>

وهنا إشارة منه على أنه سيخالف النحاة في بعض القضايا النحوية ومنها العامل إذ يقول فيه: "فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض، والجرم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي أو معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب."<sup>3</sup> فيرى ابن مضاء قول النحاة بالعامل وأثره من رفع ونصب وخفض وجرم مجرد توهم منهم وادعاء، ويرجع الأثر في أواخر الكلمات إلى قصد المتكلم.

فهو لا يعترف بالعلامة الإعرابية ودورها في الدلالة على المعنى، وبما أن في نظرية العامل وتطبيقها تبرز تلك العلامات لتكون شاهدا عليها فهي الأثر الذي يحدثه العامل ونفي الكل

<sup>1</sup> - عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، دراسة وتحليل، دار دروب، عمان، الأردن 2011م ص196.

<sup>2</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت، ص76.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص76.

دليل على نفي الجزء، "فهو لا يأبه للعلامات الإعرابية ولا يعيرها أهمية فيقول: وكما أننا لا نسأل عن عين عظم، وجيم جعفر، وباء برثن، لم فتحت هذه، وضمت هذه، وكسرت هذه كذلك لا نسأل عن رفع الفاعل، فيرى زيادة الحركات في الكلمة وعدم دلالتها على المعاني لأنها بحسب رأيه لا تعد جزءا من بنية الكلمة فجوز حذفها في الكلام".<sup>1</sup>

والظاهر أن "ابن مضاء" يحاول أن ينفى كل ما يمكن أن يكون له صلة بنظرية العامل "ولعل السبب من موقفه المتعسف اتجاه النحاة الذي دفعه إلى سلوك هذا المنهج والمناداة بهذه الدعوة هو أخذه بالظاهر في هذه العقيدة".<sup>2</sup> فقد "كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث (يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن خليفة الدولة الموحدية) عظيم المكانة عنده"<sup>3</sup> وكان هذا الخليفة ظاهري المذهب.

"قلما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه فقد عد ابن مضاء ظاهريا في النحو"<sup>4</sup>، وكان معجبا بمبادئ هذا المذهب فراح يحاول تطبيقه على النحو وبدأ في هذا التطبيق على نظرية العامل التي كثر فيها تقدير النحاة وهو بذلك يؤدي على حد رأيه إلى الخروج عن حرفية آيات القرآن الكريم، تلك الحرفية التي كانت مهمة عند أصحاب المذهب الظاهري.<sup>5</sup>

لهذا السبب كان "ابن مضاء" يختلف مع النحاة في آرائهم ويقف منهم موقفا معارضا خاصة موقفه من نظرية العامل التي أثار حولها انقلابا كبيرا، وكذلك موقفه من العلل الثواني والثالث... غيرها. وسيكون لنا في هذا الفصل - بالإضافة إلى الحديث عن رفض

<sup>1</sup> - كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م، ص97.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص97.

<sup>3</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص8.

<sup>4</sup> - المصدر نفسه، ص9.

<sup>5</sup> - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص ص17 - 18.

"ابن مضاء" لنظرية العامل - حديث عن رفضه للعلل الثواني والثالث وسنورد رأيه فيها وعلى أي أساس قام بإلغائها.

ومنه نخلص إلى أن "ابن مضاء" كان لتأثره بالمذهب الظاهري أثر واضح في آرائه النحوية ويتجلى ذلك من خلال رفضه لنظرية العامل، وبما أن أهل الظاهرية لا يعترفون بمسألة الإجماع في الفقه، كذلك ابن مضاء لا يعترف بالإجماع في النحو ومرجع هذا الموقف هو التزام النص واحترام النطق؛ أي الحفاظ على النص (القرآن الكريم أو كلام العرب) حرفياً ونطقاً دون تقدير، وهذا ما جعل ابن مضاء يرفض إجماع النحاة على العامل،<sup>1</sup> لما فيه من كثرة التقدير، فبالنسبة لـ "ابن مضاء" إجماع النحاة لا يكون حجة لهم على غيرهم ممن خالفهم إذا كان هذا الإجماع بدوره يخالف النص.

وفي رفض "ابن مضاء" لنظرية العامل اعتمد أثناء على كلام "سيبويه" و"ابن جني" أما عن "سيبويه" فيقول: "ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجاز، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد.<sup>2</sup> فهو بذلك يرد قول "سيبويه" في أثر العامل بل وبتهمه بالفساد.

ويميضي "ابن مضاء" في عرض رأيه فيلتمس له رأي "ابن جني" فيقول: "وقد صرح بخلاف ذلك (أي بخلاف ما قال به سيبويه) أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول

<sup>1</sup> ينظر: محمد عيّد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989م، ص217.

<sup>2</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص ص76-77.

الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.<sup>1</sup> وقد وردت هذه العبارة لابن جني في كتابه الخصائص في الجزء الأول من تحقيق محمد علي النجار صفحة 109 و 110.

حيث وجد "ابن مضاء" في قول "ابن جني" رأيه في العامل حينما أكد على أن عمل الرفع والنصب والجر والجزم هو للمتكلم لا لشيء سواه، "وكأن ابن مضاء ارتضى ما نسبه إلى ابن جني من أن العمل الحقيقي إنما هو للمتكلم، وليس لما يقوله النحاة من أن الألفاظ أو معانيها، فالتمس من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ...<sup>2</sup> ولذلك أبطل القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، ولعل قول ابن جني كان رأياً عابراً في كتابه ولم يقصد به أن يؤكد على أن العامل لا يؤثر في الرفع والنصب والجر والجزم، ولو قرأ ما قاله بعد تلك العبارة لما وجدنا فيه ما يفضي إلى نفي العامل أو عدم القول به فيقول "ابن جني" مباشرة بعد تلك العبارة: "وإنما قالوا معنوي ولفظي لما ظهرت آثار المتكلم بمضاضة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ".<sup>3</sup> وفي هذا حديث عن تسمية العوامل بالمعنوية واللفظية وينتقل بعدها إلى الحديث عن القياس اللفظي.<sup>4</sup> فلم يصرح بعد تلك العبارة بإلغاء العامل ومنه فربما اتضح لنا "أن رأي ابن جني اجتهاد عارض؟؟ لم يضعه في موضع التطبيق بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدي العام...<sup>5</sup>؛ أي أنه سار على نهج القدامى في قولهم بالعامل ولم يرد عنه قولاً ينفي من خلاله العامل أو ينكره، إلا في الموضع الذي ذكره "ابن مضاء".

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 77.

<sup>2</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البنا، ص 12 - 13.

<sup>3</sup> - ابن جني، الخصائص، ج 1، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ت، ص 110.

<sup>4</sup> - ينظر: المصدر نفسه، ص 110.

<sup>5</sup> - محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 204.

هذا ويستمر "ابن مضاء" في رده للعامل فينفي عمل الألفاظ في بعضها إذ يقول: "فأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حين يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيدا) إلا بعدم إن".<sup>1</sup>

ويتضح من هذا القول نفيه أن تعمل الألفاظ في بعضها وإصراره على ذلك واضح من خلال المثال الذي أورده (إن زيدا) كما يجيب على من يعتقد أن معاني الألفاظ هي العاملة؛ والذي يقول بالفاعل أنه إما يفعل بإرادة كالحیوان، وإما يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، فيرى ابن مضاء أن الفعل في كل هذا وذاك إنما هو الله عز وجل، وبذلك ينفي العوامل فيقول: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع".<sup>2</sup> ومنه فإنكار "ابن مضاء" للعوامل النحوية إنكار حاسم، حيث نراه يهدم آراء النحاة من قبله في قضية العامل حينما قال (فلم يقل بعملها عاقل) وكذلك قوله (لا تفعل بإرادة ولا بطبع).

ويستمر رده على الاحتمالات الممكنة في تفسير النحاة، ففي حين ما إذا قالوا إن العامل كان على وجه التشبيه والتقريب، حيث إن الألفاظ التي نسبوا إليها العمل إذا زالت زال معها ما نسب إليها من عمل، فيرى أن ذلك أدى بهم إلى تغيير كلام العرب وأنقصه من البلاغة وحرف معانيه، وقد يجيز لهم ما ادعوه لو لم يؤد إلى ذلك كله، ولكنه كان خلافا لذلك فقال بعدم جواز اعتبار الألفاظ عوامل.

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص ص 77- 78.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 78.

## 2/ اعتراض ابن مضاء على قوانين العامل الذهنية:

لم يكتف "ابن مضاء" في رده على النحاة في مسألة العامل ورفضه لها وإنكار أن يكون للألفاظ عمل في بعضها، فامتد رأيه ليشمل القوانين الذهنية للعامل (يقصد بها عملية تقدير النحاة للعامل إذا لم يكن ظاهراً فيكون إما محذوفاً أو مستتراً) ومن بين اعتراضات "ابن مضاء" على هذا التقدير نجد:

### 1- اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة:

اعترض "ابن مضاء" على تقدير هذا النوع من العوامل واعتبر حذفها لا يؤثر في الكلام بشيء، ويراه أوجز وأبلغ. غير أنه عد المحذوفات في ثلاثة أقسام فقال: "واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيتَه يعطي الناس: (زيداً) أي أعط زيدا، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به، ومن قول الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: 30] وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَصْوَ ﴾ [البقرة: 219] على قراءة من نصب وكذلك من رفع وقوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: 13]...<sup>1</sup> فهو يستدل على المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به، بآيات من الذكر الحكيم مبينا من أن حذف هذه العوامل لعلم العامة بها وكان حذفها أوجز في الكلام وأبلغ للسان، "ومحذوف لا يحتاج الكلام إليه ومثل له "ابن مضاء" بأمثلة الاشتغال نحو: (أزيدا ضربته)<sup>2</sup>، وهذا المحذوف يستغنى عنه في الظهور بل وقد يكون لظهوره أثرا سلبيا، كأن يحدث عيبا على مستوى التركيب .

<sup>1</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص ص 78 - 79.

<sup>2</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص 21.

أما القسم الثالث من المحذوفات فهو "محذوف إذا تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره مثل له "ابن مضاء" بعامل المنادى نحو: ( يا عبد الله)، عامل الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية نحو: ما تأتينا فتحدثنا.<sup>1</sup>

ف"ابن مضاء" في القسم الأول يعتبر المحذوف مفهوماً من السياق وقد دل على ذلك بكلام الله عز وجل والذي ورد فيه الكثير من هذا الحذف، فالحذف هنا كان لإيثار الإيجاز والبلاغة.

أما القسمان الآخران ( المحذوف الثاني والثالث ) ، فيقول عنه "إبراهيم البنا" : "والحق أننا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين ونعتقد أنه من الممكن أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى كفيلة بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى"<sup>2</sup>، ويقصد بهذه الأبواب : باب الاشتغال، الذي يكون فيه تقدير العامل المحذوف لاشتغال العامل المذكور، ففي نحو: (زيدا ضربته ) الفعل ضرب اشتغل عن زيد بضمير الهاء؛ " فقد بنوه (يعني النحاة) على أن الفعل قد استوفى معمولاته وقد يكون من أهلهم : إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى إلى الاسم وضميره"<sup>3</sup>؛ أي أنه إما يعمل في الاسم أو في الضمير، وسيكون لنا حديث عن هذا في هذا الفصل عن باب الاشتغال.

أما بالعودة إلى تقسيم "ابن مضاء" للمحذوفات فلم يكن تقسيمه على أساس أن هذه المحذوفات عوامل، وإنما كان تقسيمه لها على أساس درجة التبليغ.

وتجدر فيما يخص الاعتراض على المحذوفات الإشارة إلى أن هناك نحوي من نحاة الأندلس وهو: أبو الحسن بن الطراوة (ت528هـ) قد سبق إلى الاعتراض على تقدير المحذوفات "وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين في إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من

<sup>1</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص21.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص22.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص22.

المفعولات المتقدمة والمناديات، كان يقول: إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها<sup>1</sup>؛ فالأسماء المنصوبة في أول الجملة تنصب بقصد من المتكلم إلى ذكرها، وليس للإخبار عنها عن طريق عامل من العوامل ليعمل النصب فيها، ولعل "ابن مضاء" أخذ شيئاً من رأي "ابن الطراوة".

ولو نوقش "ابن مضاء" في القسم الأول من المحذوفات ( المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به ) والذي حذف لمعرفة السامع أو المخاطب به، ل قيل له: "...لقد اعترفت بأن هنا محذوفا لا يتم الكلام إلا به، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف؟"<sup>2</sup> فيكون من المعقول والأقرب إلى الصواب أن تكون الإجابة عن هذا السؤال أن الاسم المذكور متعلق بمحذوف ولكنها لن تكون هذه إجابته، حيث إنه سيربط بين المحذوف والمذكور بالعلاقة نفسها التي قال بها النحاة، "ولكنه يتخرج من ذكر العامل والمعمول"<sup>3</sup>، وإلا كان كلامه مضطرباً في رفضه لنظرية العامل من أساسه. غير أن هذا الرأي يمكن ترجيحه بما قلناه سابقاً أن ابن مضاء لم يقصد في تقسيمه للمحذوفات الاعتراف بعلاقة العمل بين المحذوف والمذكور وإنما كان تقسيمه لبيان نسبة التبليغ في الكلام.

## 2- اعتراضه على متعلقات المجزورات:

وفي هذا الأمر نجد "ابن مضاء" يدعو إلى إسقاط القول بعامل الجار والمجرور (وهو اللفظ الذي يربط بين الاسم والفعل) فيرد على النحويين قولهم بأن الجار والمجرور متعلقان أو مرتبطان بمحذوف يتم تقديره وهو العامل فيهما، كما يرى بأن القول: زيد في الدار "كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)

<sup>1</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، ص23.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص23.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص23.

ولا حاجة بنا إلى غير ذلك<sup>1</sup>، فهو يعتبر (زيد في الدار) كلام تام ولا حاجة إلى تقدير محذوف لأن الدلالة على المعنى تحققت من غير ذلك، ويدخل هذا في قسم المحذوف الذي لا حاجة إلى ذكره إذ في شبه الجملة (في الدار) المعنى المراد، ما يغني عن تقدير أي محذوف وبذلك يكون الاسم الأول (زيد) مبتدأ، وشبه الجملة (في الدار) تكون خبرا.

كان هذا رأي "ابن مضاء" في تقدير متعلقات المجرورات، فالملاحظ أنه متمسك بالنص ولا يخرج عنه لا بالتقدير ولا بغيره فيحافظ عليه حرفا ونطقا.

### 3- اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:

يستمر "ابن مضاء" في عرض ما عارض النحاة فيه فيبطل تقدير الضمائر في الصفات والمشتقات؛ كاسم الفاعل والمفعول "وما يجري هذا المجرى ما يدعو له من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين و[الأسماء] المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبّهة بها وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها."<sup>2</sup> فيرد قول النحاة بأنها ترفع الظاهر في نحو (زيد ضارب أبوه عمرا) فإذا كان لها أن ترفع الاسم الظاهر فمن الأولى لها أن ترفع المضمّر، ويشير "ابن مضاء" إلى أن هذا الرأي باطل عنده ببطلان العامل.

غير أن "النحويين قد أجمعوا عن بكرة أبيهم - بصريين وكوفيين - على أن الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميرا سواء أكان خبرا أم صفة أم حالا"<sup>3</sup>، وقد بنى النحاة هذا الرأي على أساس المشابهة التي تقوم بين الفعل والوصف، وعلى أنها يتشابهان في اللفظ والمعنى وحيث إن الفعل يحتوي على ضمير متحمل، فقد شابهه هذا الوصف في كونه هو الآخر يتضمن ضميرا غير أن هذا الضمير لا يرد ذكره عند الإعراب، "على أن النحاة

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 87.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، ص 27.

يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد، فهو - وإن تحمل الضمير كالفعل - لا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم.<sup>1</sup>

وبهذا يتضح رأي النحاة في تقدير الضمائر في الصفات (أسماء الفاعل وأسماء المفعول وما يجري مجراها) فلم يكن هذا التقدير يدخل في الإعراب كتقدير الضمير في الفعل، وإنما كان تقديرهم تفسيرياً لا غير وما دعاهم إلى هذا التقدير "هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في : مررت برجل كاتب اليوم وأخوه"<sup>2</sup>، إذ يرون أن لا تفسير لرفع «أخوه» بعد واو العطف إلا عن طريق تقدير محذوف فيكون : مررت برجل كاتب اليوم هو وأخوه، أو كان هو وأخوه، كذلك هناك أساليب دعت بهم الحاجة إلى هذا التقدير كالتوكيد وغيره من الأساليب التي تتطلب تخريجاً أو تفسيراً.

هذا وككل مرة نرجع فيها إلى "ابن مضاء" نجده مصراً على أن لا يأخذ برأي النحاة كذلك كان الحال في مسألة تقدير الضمائر في الصفات فيؤكد على ذلك بقوله: "فإذا قلنا (زيد ضارب عمراً) فضارب تدل على الفاعل غير مصرح باسمه وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري فما الداعي إلى تقدير زائد، لو ظهر لكان فضلاً؟"<sup>3</sup>

غير أن "ابن مضاء" يتسامح مع النحاة في التقدير في أسلوب العطف والتوكيد بشرط أن لا يتجاوز الأمر إلى غيرهما فيقاس عليهما. ومنه فإن الخلاف بين النحاة و"ابن مضاء" في قضية تقدير الضمائر في الصفات يظل خلافاً لفظياً، لأن النحاة يلجؤون إلى مثل هذا التقدير عند تفسير وتحليل التركيب، وهو خاص بالعطف والتوكيد أما في غيرها فلا يقدر الضمير الوصف، على الرغم من أنهم يقولون بأنه يتحمل الضمير، وهذا ما قالوه في الفعل حينما شبهوه بالوصف؛ أي أن الفعل يتحمل ضميراً لهذا فقد "وضع النحاة أصلاً هو أن

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، ص 27.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 28.

<sup>3</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 88.

الفاعل لا يتقدم على فعله، فإذا تقدم نحو: زيد قام، فلا يعربون المتقدم فاعلا، بل يعربونه مبتدأ، ويقدرّون في الفعل ضميرا مستترا يكون هو الفاعل.<sup>1</sup>

ولتقدير الفاعل عند النحاة مرجع مفاده أن الفعل لا يدل على الفاعل حين التلّفظ به وإنما يدل على شيئين هما: الحدث والزمان، وهذا ما هو شائع بينهم، ولكن دلالة هذا الفعل على فاعل فهي دلالة تلازمية؛ أي لكل فعل لابد له من فاعل كما لكل حدث محدث .

وقد أرجع "ابن مضاء" قول النحاة بأن في (قام) ضمير هو الفاعل مرده الأصل الذي وضعوه وهو أن الفاعل لا يتقدم، والعلاقة التلازمية التي وضعوها بين الفعل والفاعل "وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعا به أو مظنونا، فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل، وإن كان مقطوعا به صح هذا الإضمار.<sup>2</sup> وهو بهذا يضع للنحاة احتمالين فيما قالوا به من (أن الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل) وهما: القطع والظن فجعل الظن في منزلة ما ادعوه في مسألة الضمير في اسم الفاعل كما يقول.

أما إذا صح هذا الإضمار فيشترط فيه "ابن مضاء": "أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه"<sup>3</sup>، كما يرى أن دلالة الفعل تكون على ضربين: دلالة لفظية (وتكون مقصودة) ودلالة الفعل على الحدث والزمان، بالإضافة إلى دلالة اللزوم (وهي أن لكل فعل فاعل) كذلك يرى أن هناك فئة من الناس (يقصد فئة من النحاة) تقول بأن دلالة الفعل على الفاعل مثلها مثل دلالاته على الحدث والزمان، ومنهم من يرى دلالاته على الفاعل كدلالاته على المعمول. ويمثل لذلك ب: قام زيد ف (قام) عنده دل على الفاعل عن طريق القصد ولا حاجة إلى أن يضم فيه فاعل، ويجد هذا الإضمار زيادة لا

<sup>1</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، ص29.

<sup>2</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص90.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص90.

طائل منها، كما أنه يضع لذلك احتمال: فربما يكون المتكلم قد قصد في نفسه ضميراً حين قال: زيد ضربته، غير أن الدلالة على هذا الضمير لم تكن باللفظ فهي كما سبق القول لعلم المخاطب به، ويمثل لذلك بالضمير في التثنية والجمع، من ( قاما - يقومان ) و( قاموا يقومون )؛ حيث إن في هذه الأفعال ضمائر دل عليها بألفاظ، "الألف والنون" في التثنية و"الواو والنون" في الجمع، ويذكر مثالا من قول العرب وهو لغة "أكلوني البراغيث" حيث إن من العرب من جعلها في باب التقديم والتأخير ومن قال أكثرهم بتأخير الفعل عن الفاعل.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد يلتبس "ابن مضاء" رأياً آخر إذ يقول: "والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم"<sup>2</sup>، فهو يرى في قولهم: (زيد قام) "زيد" هو الفاعل و"قام" هو فعله ولا فرق عنده في التغيير الذي يحدث على مستوى التركيب، ففي نظره سواء في (زيد قام) أم في (قام زيد) يظل زيد هو الفاعل.<sup>3</sup>

وينتهي بعد ذلك إلى أن الفعل يدل بلفظه على فاعل ولكن هذا الفاعل مبهم وغير مصرح به، "و الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة..."<sup>4</sup>، والواضح أن هناك فاعل متعلق بهذا الفعل يدل عليه شيء تقدم وهي هذه الحروف التي بمثابة إشارات ودلالات لفظية على ذلك الفاعل وهذا ما أشار إليه "ابن مضاء".

<sup>1</sup> - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 91.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 93.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البناء، ص 30.

<sup>4</sup> - ابن مضاء، المصدر السابق، ص 92.

وفي المسألة نفسها (أعني تقدير الضمير) يشير - أيضا - "ابن مضاء" إلى تفريق النحاة بين الإضمار والحذف، إذ الفاعل عندهم يضمّر في الفعل ولا يحذف وكأن بـ"ابن مضاء" حين أورد رأي النحاة هذا يريد أن يفصل في الأمر، فإما أن يكون هذا الفاعل المضمّر لا يمكن حذفه أو الاستغناء عنه ودلالة الفعل على الفاعل تبقى قائمة ولا تدعو حاجة إلى تقديره وإما أن الفاعل محذوف بالفعل هنا لا يدل على فاعله، ففي كلا الحالتين لا يستدعي تقدير الفاعل، وهذا على حد تعبير "ابن مضاء" في حالة ما إذا كان النحاة "يعنون بالمضمّر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه"<sup>1</sup>، أو أنهم كانوا يقصدون بالمضمّر الأسماء، وبالمحذوف الأفعال، فهم ينظرون إلى هيئة المحذوف أو المضمّر وعلى أساس ذلك يميزون؛ فإن كان حذفاً فتقديره يكون فعلاً أو جملة، وإن كان إضماراً فتقديره يكون اسماً.

كانت هذه اعتراضات "ابن مضاء" على قوانين العامل الذهنية (تقدير العامل) فهو كما لا يعترف بنظرية العامل من أساسها كذلك لا يعترف بتقدير تلك العوامل فاللفظ الظاهر عنده لا يعمل في غيره من الألفاظ فكيف للمضمّر أن يعمل في الظاهر، وبهذا يتضح رأي "ابن مضاء" في العامل ورفضه يتجلى من خلال ما سبق عرضه من آراء وردود.

### 3/ بديل العامل عند "ابن مضاء":

لما كان "ابن مضاء" قد أبطل العامل وعمله وأثار في كل قضية أو مسألة وردت فيها الإشارة إلى دور العامل وأهميته في النحو نقاشات وردود أفعال كانت في مجملها عكسية ليصد بها تلك الآراء ويحاول في كل مرة هدم نظرية العامل بتصريح يتخلله إصرار حاد وهذا ما أثبتته كل آرائه التي مست نظرية العامل في كتابه "الرد على النحاة" فما إن ينهي القارئ فيه الفصل الأول الذي اعترض فيه على القول بالعامل حتى يجده مستعداً ليواجه من يطالبه

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 92.

بالبديل، و كان من البديهي أنه متى نفى شخص أمرا وأعرض عنه أو رفضه سواء أكان هذا الرفض لنقص في ذلك الأمر أم لغاية في نفس الشخص، فلن تثبت آراؤه ولن يعترف بموقفه أحد إلا إذا أتى ببديل يحل محل ما كان قائما من قبل، ونجد "ابن مضاء" في الفصل الثاني من كتابه يقول: "فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو، قلت: أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها..."<sup>1</sup>

فيفهم من قوله (أورد هذا...) أن بديل العامل هو ما ذكره في الأبواب التي قال بها، وهذه الأبواب هي:

أ - باب التنازع: و يدخل ضمن هذا الباب (الإضمار، والخلاف، وتصورات لتراكيب)، والتنازع يقوم على قاعدتين تعد هاتان القاعدتان أهم أسس العامل في النحو "إحدهما ( لا يجتمع عاملان على معمول واحد) والأخرى (كل عامل لابد له من معمول)"<sup>2</sup> وكلا القاعدتين تصب في مفهوم واحد؛ أي أن لكل عامل معموله ولا يمكن أن يعمل عاملان في معمول واحد وهذا أمر منطقي فلا يعقل أن يدخل - مثلا - عامل للنصب وعامل للجزم على معمول واحد فأبي من العلامتين ستظهر على المعمول إذن؛ و"قد أثار هذا الأمر خلافا بين النحاة حول من هو العامل في المعمول أهو العامل الأول أم الثاني، وحول معمولات العوامل التي لا تعمل."<sup>3</sup> فإن قيل الفعل الثاني هو العامل، ف"الفراء" لا يجيز ذلك أما "الكسائي" فيجيزه على أن الفاعل للفعل الأول محذوف، ومن النحاة من يجيز ذلك على أنه في الفعل الأول فاعل مضمرة. 4 وفي هذا ينتصر "ابن مضاء" لرأي "الكسائي" الذي قال بجواز إعمال الفعل الثاني في المعمول بشرط أن يكون للفعل الأول فاعل محذوف، إذ يرى

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 94.

<sup>2</sup> - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 217.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 217.

<sup>4</sup> - ينظر: ابن مضاء، المصدر السابق، ص 94 - 95.

أن هناك بعض الأفعال لا فاعل لها ظاهر، ويمثل لذلك بآيتين من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32]، وقوله عز وجل: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۖ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۖ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّىٰ﴾ [عبس: 1 - 2]، وقد عبر عن انتصاره لرأي "الكسائي" فقال: "وأما أي الرأيين أحق رأي الكسائي، لأن غيره يقول: حذف الفاعل لا يجوز لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان"1، فلم يختلف "ابن مضاء" مع "الكسائي" في مسألة التنازع غير أنه قال ب: علقت بدل أعملت، فيقول: "وأنا في هذا لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت ولا أقول: أعملت،...2"، وما يجعل "ابن مضاء" متفقا مع رأي "الكسائي" أنه اعتمد في رأيه هذا على النصوص اللغوية التي تقول بأن الفعل الأول ليس له فاعل ظاهر سواء أكان هذا الفاعل مضمرا أم محذوفا، وما يدعم رأي "ابن مضاء" ويثبت صحته، وما يمكن أن يعلل به هذا الرأي أن النصوص والآيات التي ورد ذكرها في باب التنازع كلها تتعلق بالثاني"3؛ أي أن الفاعل فيها معمول للفعل الثاني وليس للأول. فال"ابن مضاء" باستناده إلى النصوص وجعلها دعامة لرأيه، فهو يقف موقفا غير موقفا غير موقف النحاة الذين قالوا في التنازع بالاختلاف والإضمار، والفروض (الصور المفترضة للتركيب).

ينقل "ابن مضاء" إلى تقديم صور التنازع (أمثلة من كلام العرب المختلفة في التنازع) يشرح من خلالها قضية التنازع، ولمن يكون العمل للفعل الأول أو الثاني، ويعطي لذلك أمثلة يفسر بها الاحتمالين: كون المعمول متعلقا بالأول أو الثاني.4

وأما في حديثه عن فروع التنازع فيقول: "وفروع هذا الباب كثيرة...5"، ويذكر منها: جميع الأفعال متصرف منها وغير متصرف، ويفرق بينها وبين الأسماء على أساس أن الأسماء والحروف لا ترقى إلى مستوى الأفعال ويشير في هذا الخصوص إلى رأي النحويين فالأسماء أو المعمولات والتي تسمى عندهم المعمول فيها، ويذكر منها الظروف والأحوال

1- ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص94.

2- المصدر نفسه، ص ص 94 - 95.

3- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء اللغة الحديث، ص218.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص218.

5- ابن مضاء، المصدر السابق، ص99.

والتمييز والمفعولات من أجلها، والمفعولات المطلقة، والمفعولات معها، ويفهم من استفهامه (هل مجراها مجرى المفعولات بها والفاعلين أولاً) وأنه يفرق بينها وبين الظروف والأحوال والتمييزات، والمفعولات من أجلها، والمفعولات المطلقة، والمفعولات معها...ويمنح الأولوية للصنف الثاني ( المفعولات بها والفاعلين ).

ويستبعد "ابن مضاء" من باب التنازع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، أما أفعال التعجب التي لا تتصرف كفعل التعجب فيدخلها ويورد أمثلة للتنازع بفعل التعجب، فيقول في نحو: ما أحسن وأعلم زيدا، بالتعليق بالثاني؛ أي أن الفعل "أعلم" هو الذي تعلق بزید، وأما نحو قولهم: ما أحسن وأعلمه زيدا؛ فالتعليق هنا يكون للفعل الأول في "ما أحسن" لأنه فصل بينه وبين المتعلق به اتصل الفعل الثاني بضمير، كما أن "ابن مضاء" يرى بأنه ليس فعلا ويرد على النحاة في حين إذا ما قالوا إنه لا يتصرف كغيره من الأفعال الجامدة، بأنه يجوز القياس على غيره من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به واحد وذلك لسهولة فهمه لدى السامع.<sup>1</sup>

وأما "حبذا، ونعم، وبئس، وعسى" من الأفعال الجامدة فهو يلغياها أصلا من هذا الباب بحجة أنها لا يفصل بينها وبين متعلقاتها كما أن المتعلقات بهذه الأفعال لا تضمير، ويجعل كان وأخواتها في مقام الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، ومثل لها ب: (كنت وكان زيد قائما) كما يشير إلى أنه يرجع في هذه الأفعال إلى كلام العرب ماعدا "كان" والتي اشتهر فيها إضمار خبرها، ويلغى أيضا المصادر والظروف (ظروف الزمان) والمفعول لأجله، وتقاس على المفعول به لأنه لم يسمع عن العرب مثل ذلك، وكذلك الحال والتمييز لأنهما لا يضميران.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: ابن مضاء الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 99.

<sup>2</sup> - ينظر: المصدر نفسه، ص ص 99 - 101.

كذلك يلغي "ابن مضاء" الحروف من باب التنازع غير أنه أجازها في الأسماء التي يعتبرها النحاة عاملة، كأن تقول: (زيد مادح ومعظم عمرا) و(زيد مادح ومعظم إيه عمرا) تريد (زيد مادح عمرا ومعظم إياه)<sup>1</sup>.

وفي نهاية هذا الفصل (باب التنازع) يناقش أولوية التعلق لمن تكون من الفعلين، ومن الذي عمل في "عمر" أهو "مادح" أم "معظم" ومن هو الأولى بالعمل في التنازع، وقد وجد في هذه المسألة اختلافا بين النحاة حول الفعل الذي ينبغي أن يعمل في الفعل الأخير، فرأى أن مذهب البصريين أسهل لأنهم يحذفون ما تكرر في الثاني ويضمرون إذا كان المتعلق بالفعل فاعلا فيكون التعليق بالفعل الأول في الإضمار، ويكون بذلك ما تكرر ذكره من متعلقات الفعل الأول بعد الفعل الثاني.

مما سبق عرضه عن باب التنازع ورأي "ابن مضاء" فيه يمكن استنتاج الآتي:

- أن "ابن مضاء" لم يعترض على مسألة التنازع التي قال بها النحاة ولم يخالفهم فيها وقد وردت له آراء كثيرة في هذا الباب، والتي من خلالها نراه يضيفي صفة الفساد على نظرية العامل فكان دليله في ذلك الأمثلة التي أوردتها موضحا من خلالها الصعوبة والتعقيد اللذان وقع فيهما النحاة في إيراد أمثلة لم تنطق بها العرب، وهو بذلك أراد أن يبين ما تؤدي إليه نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب.

- أنه كان هناك خلافا بينه وبين النحاة ولكنه خلاف لفظي، حيث أبدل العمل بالتعليق فيقول: عقلت بدل أعملت، فهو لا يعترف بمصطلحات العامل والعمل والمعمول التي جاءت في نظرية العامل.

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 101.

ب- باب الاشتغال: (اشتغال الفعل عن المفعول به بضميره)، "وهو باب اضطرب النحاة في صور تعبيره اضطرابا شديدا"<sup>1</sup>، وفيه يبدأ "ابن مضاء" بإطلاق حكم مفاده أن كل اسم يرد متقدما على الفعل في الجملة وفي ذلك الفعل ما يعود على الاسم، ضمير مفعول به، أو ضمير متصل، أو بمخفوض، أو بحرف من حروف الجر، يرى أن ذلك الفعل لا يخرج عن كونه خبرا أو غير خبر، ويعد الخبر في: الأمر، أو النهي، أو الاستفهام (مستفهما عنه)، أو التحضيض (محضوضا عليه)، أو التعجب (متعجبا منه)، فقال بالنصب في الأمر والنهي مع جواز الرفع في نحو: (زيد اضربه) والحال نفسها مع الأمر باللام وكذلك الدعاء.

أما إذا دخلت "الفاء"، على فعل الأمر فلا يرى إلا النصب في نحو: (زيدا فاضربه) كما أنه يجوز الرفع على الابتداء في مثل: (زيد اضربه) ويجوز جعله خبرا لمبتدأ محذوف أي على تقدير (هذا زيد اضربه)، ولا يجوز ذلك بدخول الفاء على الفعل، ويقيسها على عدم جواز ذلك في (زيد فمنطلق)، يواصل "ابن مضاء" في تقديم صور من الاشتغال بعرض أمثلة من القرآن الكريم، ومسألتين لـ"الأخفش" وواحدة لـ"سيبويه"، فيما يتعلق بما يجب رفعه أو نصبه في هذا الباب.

أما أحكام الاشتغال عند "ابن مضاء" فهي: منها ما يجب فيه الرفع ومنها ما يجب فيه النصب ومنها ما يجوز فيه الأمران (الرفع والنصب)، ورأى في تقدير العوامل المحذوفة أنه لا يوجد ما يدل عليه في قول المتكلم غير أن القياس ألزمه ذلك، وهذا ما يرفضه بحجة أنه لا يفيد بشيء بل ويزيد من صعوبة فهم أمثلة العرب الأصلية، وللتخلص من هذا الاضطراب في صور الاشتغال يفضي "ابن مضاء" إلى حل مفاده قاعدة يفسر بها هذه الصور؛ فمتى تقدم الاسم وعاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب ينصب (الاسم)

<sup>1</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص32.

لأنه في مكان نصب<sup>1</sup>، أو يرفع لأنه في مكان رفع، وبذلك يرى "شوقي ضيف" أن "ابن مضاء" قد "... حل باب الاشتغال، وأراحنا من تعسف النحاة في حمل أمثله تارة على النصب، وتارة أخرى على الرفع ثم اختلافهم في أثناء ذلك وجدلهم جدلاً طويلاً."<sup>2</sup>

مما سبق عرضه في باب الاشتغال يمكن القول بأن "ابن مضاء" دل على حل لباب الاشتغال واختصر آراء النحاة الكثيرة والأمثلة المختلفة وخلصهم بذلك من الاضطراب في هذا الباب، أما عن الرفع والنصب فالاسم عنده - في الاشتغال - لا ينصب ولا يرفع بعامل مقدر، وإنما ينصب إذا كان في مكان نصب ويرفع لكونه في مكان رفع، وذلك بقصد من المتكلم إلى كل منهما (الرفع والنصب).

ويبقى الخلاف بين النحاة - بصريين وكوفيين - ليس في جوهر الاشتغال، وإنما في العامل الذي عمل النصب في الاسم المشغول عنه، ولعل "الذي جمع مسائل الخلاف بين المدرستين لم يتعرض إلى تفاصيل باب الاشتغال"<sup>3</sup> ولم يوضح بدقة موقع اختلافهم لهذا وصفت آراء النحاة في هذا الباب بالاضطراب ولهذا أخذ النحاة بالمذهب البصري لأنه بدا أكثر سهولة وأقرب إلى الفهم.

ينتهي "ابن مضاء" حديثه في باب الاشتغال ليذهب إلى فصل آخر يتحدث فيه عن حرفين يتصلان بالفعل المضارع وهما: فاء السببية و واو المعية، حيث ينصب بعدهما الفعل المضارع بأن "المحذوفة، فوجد أنه من التعسف بما فيه من تقدير وتأويل في نظرية العامل حين يقدران للفعل المضارع المنصوب عاملاً محذوفاً، ف"ابن مضاء" يرفض كل ما تقول به نظرية العامل من تأويل وتقدير، كذلك يرى في بابي "فاء السببية" و "واو المعية" أن نصب الفعل المضارع بعدهما لا يكون بعامل يعمل فيهما النصب، وإنما ينصب بعدهما

<sup>1</sup> - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص ص 113 - 116.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 33.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بكرى، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، دار الكتب الحديث، ط 1، 1999م، ص 151.

(الفاء والواو) لأن فيهما معنى لا يستقيم إلا مع النصب، والمعنى هو الذي يجعل المتكلم يقول بالنصب وليس العامل. فيقدم لذلك أمثلة عن الفاء والتي ينصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً "لأحد ثمانية أشياء: كالأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتمني والتحضيض والدعاء"<sup>1</sup>، فله في النفي وجهان اثنان؛ ففي نحو: (ما يأتيني زيد فأعطيه) الوجه الأول: أن الإتيان كان سبب العطاء، وأما الوجه الثاني: فهو عدم الإتيان في حال الإعطاء وإن أتى فلا يعطى، غير أنه يجيز العطف والقطع مع فاء السببية، فأما جواز العطف ف"...يكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول قبل الفاء، ويكون معناه غير مخالف لمعناه."<sup>2</sup> ويرى جواز القطع في كلاهما؛ أن يرفع الفعل الثاني على أنه فعل موجب كأول ويورد ذلك في المعاني الناتجة عنه (القطع).

أما "واو المعية" والتي تأخذ معنى "مع" كأن "...تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمع بينهما"<sup>3</sup>؛ فالمعنى هنا أنه لا يجوز أن تجمع بين الفعلين (أكل السمك وشرب اللبن) ويرى "ابن مضاء" أن "الواو" هنا ينصب بعدها الفعل المضارع ولكن من غير وجوب ذلك أن المعنى المقصود هو الذي يحدث فيه النصب وغيره... ف"ابن مضاء" ظل متمسكاً بفكرة أن النص والرفع وغيره من العلامات إنما يكون بقصد من التكلم إلى المعنى، وليس ما قاله النحاة من أن النصب وغيره إنما هو أثر يحدثه العامل.

#### 4/ "ابن مضاء" من إلغاء العامل إلى إلغاء العلة:

بعد إلغاء "ابن مضاء" لنظرية العامل ودورها في تفسير المعاني النحوية إذ كانت إحدى أهم الأسس التي اعتمدها النحاة في تحليل حركات أواخر الكلمة، وبعد تقديمه للبديل الذي قال به في بابي التنازع والاشتغال، ينتقل إلى إلغاء أصل آخر من أصول النحو وهو العلة

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص123.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص126.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص127.

(الثواني والثالث) أو ما يطلق عليها اسم علة العلة، فكما ألغى نظرية العامل صراحة ودعا إلى إبطالها كذلك يقول في العلل: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث"<sup>1</sup> لأنه كان يرى في العلة الأولى ما يكفي لمعرفة كلام العرب.

وينقسم التعليل - في رأي ابن مضاء - إلى نوعين : النوع الأول أسماه (العلل الأولى) والنوع الثاني أطلق عليه (العلل الثواني والثالث).<sup>2</sup>

وقد كان لرفض "ابن مضاء" العلل الثواني والثالث علاقة بتأثره بالمذهب الظاهري فاليس كل ما استفاده "ابن مضاء" من تطبيق مذهب الظاهري ينحصر في إلغاء نظرية العامل<sup>3</sup> فكما أن الظاهرية في الفقه ترفض العلل وتلغيها وتتمسك بما ورد في النص الأصل حرفاً ونطقاً، كذلك "ابن مضاء" يلغي العلل من النحو، غير أنه يستثني في إلغائه العلل الأولى وهي كون الفاعل مرفوعاً ويقف عند هذا الحد في التعليل ولا يضيف علة الرفع (لم رفع؟) ويرى الأخرى أن تكون الإجابة على هذا السؤال: هكذا نطقت العرب. وهو بذلك يربط هذه القضية في النحو بالفقه، فيسير على مبدأ أن ما حرم بالنص فلا حاجة فيه إلى استنباط علة وتعليقه، لأن في العلل الثواني والثالث ما لا يزيد عما هو في العلل الأولى.

وفي رفضه للعلل الثواني والثالث يقول "ابن مضاء": "وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا "قام زيد" لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينتقل حكمه إلى غيره فسأل لم حرم؟ فالجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه ذلك، وقال: فلم لا تعكس القضية بنصب الفاعل

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 130.

<sup>2</sup> - محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 129.

<sup>3</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 35.

ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة...<sup>1</sup>

وفي نص "ابن مضاء" هذا يلاحظ "تمام حسان"<sup>2</sup> - أن فيه ثلاثة أسئلة تتطلب الإجابة ففي سؤال: لم رفع زيد؟ من: قام زيد، تكون الإجابة لأنه فاعل، وعن سؤال لم يرفع الفاعل؟ وجد أن "ابن مضاء" اقترح أحد الإجابتين عنه وهما: أنه للفرق بين الفاعل والمفعول، أو لأنه كذا نطقت به العرب. و"ابن مضاء" قد رجح رأيه للإجابة الثانية، وفي هذا يجد "تمام حسان" أن إجابة "ابن مضاء": "تمثل علة صورية تناسب ما ينبغي للباحث أن يلتزم بها وأن الإجابة الأولى تمثل علة غائية..."<sup>3</sup>، وكذلك إجابته عن السؤال الثالث (لم لا تعكس القضية برفع المفعول ونصب الفاعل) علة غائية، ويرى أن هذه العلة لا تفيد بشيء إلا ما أشار إليه "ابن السراج" في أن الأمة العربية كانت أمة حكيمة، ومنه ف"تمام حسان" توصل من خلال نظريته في تلك العلة ووجد أنها على العموم تتسم بنظرة تعليمية لا علمية، وأن الإجابة الوحيدة التي تشبه المنهج الوصفي في كلام "ابن مضاء" هي قوله: (كذا نطقت به العرب) وهذا ما كان مستعملا في المراحل الأولى من نشأة النحو.

هذا وقد حصر "ابن مضاء" العلة الثواني والثالث في ثلاثة أقسام: "قسم مقطوع، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده"<sup>4</sup>، وبذلك يفرق بين العلة الثواني والثالث، أما قوله في القسم المقطوع به فكأنه ارتضى حكم العلة فيه أو وجد فيها من الصواب ما لا يمكن تجاهله ومن ذلك قوله في النقاء الساكنين: "كل ساكنين في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما

<sup>1</sup> - ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص130.

<sup>2</sup> - ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، دار عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص ص170 - 171.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص170.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص131.

يحرك، وسواء كانا في كلمتين أو كلمة واحدة.<sup>1</sup> وفي هذا يلاحظ لـ"ابن مضاء" استدراك على أن ليس كل العلل الثواني والثالث مرفوضة، والواضح أن العلة الثانية قال بها في مسألة التقاء الساكنين، وهي أنه لا يتأتى للناطق النطق بهما ساكنين معا وهي علة تابعة للعللة الأولى على حد تعبير "ابن جني".<sup>2</sup> أما تعليل النحاة لإعرابهم الفعل المضارع فقد عدّه "ابن مضاء" أمرا مقطوعا بفساده.

ومنه نجد أن "ابن مضاء" قد ألغى العلل الثواني والثالث لأنه يرى في العلل الأول ما يفي بالغرض الأساس وهو معرفة النطق بكلام العرب، غير أن إلغاءه للعلل الثواني والثالث لم يكن مطلقا وهذا ما رأيناه في العلل الثواني حينما أقر بعللة التقاء الساكنين بأن تحرك أحدهما لتعسر النطق بهما ساكنين معا وهي في رأيه تابعة للعلل الأول.

وفي الأخير يمكن القول بأن ما أورده "ابن مضاء" في مسألة العلل (الثواني والثالث) قد يكون له ارتباط بإلغاءه نظرية العامل، للعلاقة التي تجمع هذين الأصليين في النحو، فنظرية العامل في أساسها تعتمد التعليل؛ فتعليل الرفع والنصب والجر والجزم في أواخر الكلمات عند النحاة لا يلبث أن يخرج عن كونه أثرا يحدثه العامل.

وقد تتبع "ابن مضاء" في هذا الرأي نحاة آخرون إذ نادوا هم أيضا بإلغاء العامل وحذفه ومنهم: "السهيلي" الذي قال بحذف نظرية العامل، والاستغناء عنها، "وهو بذلك يؤيد "ابن مضاء" في رفضه للعوامل...<sup>3</sup> على الرغم من أن إلغاءه لها اتسم بشيء من التردد والنسبية كان هذا بالنسبة إلى نحوي عد من عصر "ابن مضاء" وقد حذا حذوه كثيرون ممن قالوا

<sup>1</sup> - تمام حسان، الأصول، ص131.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، ص ص147 - 148.

<sup>3</sup> - حفيظة يحيوي، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي خلال القرنين السادس والسابع الهجري

مضر الممارسات اللغوية في الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

2011م، ص89.

برفض نظرية العامل، وكما كان له مساندين في هذا الرأي لم تخل مساحة النقد من معارضين له، سواء أكان ذلك الاعتراض من حيث المنهج أو من حيث الفكرة.

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نخلص إلى أن "ابن مضاء القرطبي" ينكر نظرية العامل ويقول بإلغاء العوامل من النحو، وقد رأينا كيف كان مصرا على ضرورة إسقاطه، فهو لا يعترف بعمل الألفاظ في بعضها ولا بتقدير العوامل المحذوفة وإنما يرجع العمل من رفع ونصب وجر وجزم إلى المتكلم، ويمكن إرجاع رأي "ابن مضاء" في نظرية العامل والقول ببطولانها - رغم إجماع النحاة عليها - إلى تأثره بالمذهب الظاهري الذي لا يعترف بالإجماع في الفقه ويدعو إلى التزام النص واحترام النطق، كذلك "ابن مضاء" راح ينقل مبادئ هذا المذهب ويطبّقها على النحو، لهذا نراه يختلف مع النحاة في إجماعهم على

المسائل النحوية وأبرزها نظرية العامل والعلل الثواني والثالث، ونجده بعد إلغاء العامل مباشرة يصرح ببديل أورده في بابي التنازع والاشتغال، حيث أراد من خلالهما أن يخلص النحاة - على حد اعتباره - من اضطرابهم في هاتين المسألتين (التنازع والاشتغال) ليخلص بوضع قاعدة يحل بها باب الاشتغال ويحرص في ذلك على توخي أمثلة العرب التي نطقت بها في هذا الباب، ثم ينتقل إلى العلل الثواني والثالث فيقول بإلغائها هي الأخرى والاكتفاء بالعلل الأولى والقول: كذا نطقت العرب.

# الفصل الثاني:

موقف تمام حسان (1918 - 2011 م)

في نظرية العامل

## أولاً: نظرية العامل عند المحدثين:

لقيت نظرية العامل في العصر الحديث - أيضا - اهتماما من طرف النحاة وكثرت البحوث والدراسات حولها، فهناك من تناولها إعجابا بها واعترافا بأهميتها وجهود النحاة فيها غير أن هناك فئة أخرى لم تعترف بالعامل في النحو ودوره في تفسير المعاني النحوية فراحت تنتقدها، و بعض هؤلاء النحاة من الذين "...وجدوا عند ابن مضاء ما يؤيد نظرتهم فاعتقدوا ما ذهب إليه لا تأييدا لما نادى به ابن مضاء، وإنما ليدعموا به آراءهم دون تمحيص ولا ترو..."<sup>1</sup>

فكان بذلك أخذهم بما جاء به "ابن مضاء" لا يخرج عن كونه بدافع الحجة وتدعيم الرأي، إذ "إن الكثير منهم ينتقد نظرية العامل وينكرها لا لأنه يدركها حق الإدراك ويفهمها حق الفهم وإنما هو مجرد نقد سطحي..."<sup>2</sup>؛ أي أنه لم يكن لنقدهم نظرية العامل أسسا بنوا عليها رأيهم واستدلوا بها عليه، ولا أنهم فهموا ما قصد إليه "ابن مضاء" واقتنعوا به.

وهناك من النحاة من دعا إلى إلغاء نظرية العامل وحسب دون بديل، وهناك من عارضها وأتى ببديل عنها، فمن النحاة الذين عارضوا العامل وقالوا بإلغائه نذكر: إبراهيم مصطفى الذي أنكر أن تكون العلامات الإعرابية أثرا لعامل، وإبراهيم أنيس الذي رفض دلالة العلامة الإعرابية على العامل، ومهدي المخزومي، وخليل عمایرة، وتمام حسان،<sup>3</sup> وغيرهم.....

في المقابل هناك من قال بنظرية العامل وأيد النحاة القدامى في آرائهم حولها واعترف بجهود النحاة في تأسيسها، فنجد الأستاذ: عبد الرحمن الحاج صالح بدوره يعبر عن إعجاب به

<sup>1</sup> - التواتي بن التواتي، محاضرات في أصل النحو، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، دت، ص294.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 294.

<sup>3</sup> - ينظر: عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، دار دروب، عمان، الأردن، 2011م، ص

ص186 - 187.

بها فيقول: "إن نظرية العامل هي أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية..."<sup>1</sup>.

ونجد كذلك من اعترف بنظرية العامل ودعا إلى إبقائها: الأستاذ محمد عرفة، ومحمود عباس العقاد، والدكتور عباس حسن، والدكتور عبده الراجحي، وعبد الكريم مجاهد<sup>2</sup>... وغيرهم.

وبالعودة إلى الطائفة الأولى التي قالت بإلغاء العامل وإنكاره وإلى "تمام حسان" على وجه الخصوص الذي سيكون الحديث في هذا الفصل عن آرائه في نظرية العامل، فكيف كان إلغاؤه للعامل وعلى أي أساس اعتمد في ذلك؟ وما هو البديل الذي قال به؟ وما الدور الذي أدته لخدمة الدرس اللغوي؟

### ثانياً: رأي "تمام حسان" في نظرية العامل:

لقد رفض "تمام حسان" فكرة العامل في النحو وأنه كفيلاً بتفسير المعاني النحوية، غير أنه لم يرفض العامل بقسميه وإنما ركز في رفضه على العامل اللفظي، وفي ذلك يقول: "غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم لأن الكلمات ليست ذات قدرة تمكناها من إحداث تغيير في أوضاع الكلمات الأخرى. هذا من ناحية العمل اللفظي أما العامل المعنوي فله شأن آخر..."<sup>3</sup>، ف"تمام حسان" ينفى العامل اللفظي كما ينفى أن تكون للكلمات القدرة على إحداث الأثر في كلمات غيرها "ولا يصح أن نقول إن المبتدأ والخبر ترافعا أي رفع كل منهما الآخر أو أن نقول إن المبتدأ

<sup>1</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ص 239 - 240، نقلاً عن: التواتي بن التواتي محاضرات في أصول النحو، ص 303.

<sup>2</sup> - ينظر: التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص 290 - 292.

<sup>3</sup> - تمام حسان، الخلاصة النحوية، دار عالم الكتب، ط 1، 2000م، ص 110.

رفع الخبر<sup>1</sup>، ففي كلام "تمام حسان" ما يعبر عن نفيه للعامل اللفظي، كما ينفي فكرة أن يعمل المبتدأ في الخبر فيرفعه.

يظهر عدم اعترافه بالعامل النحوي ووظيفته في الإعراب حينما تعرض لمسألة التعليق عند "عبد القاهر الجرجاني" إذ يقول: "وفي رأبي - كما في رأي عبد القاهر الجرجاني على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية."<sup>2</sup> وفي هذا القول إشارة واضحة إلى إنكار "تمام حسان" للعامل ودوره في تفسير العلاقات النحوية إذ يرى فهم التعليق الذي قال به "عبد القاهر الجرجاني" من شأنه أن يغني عن العوامل ويقضي عليها، فينعتها بالخرافة.

فهو لا يعترف بأن الأثر في أواخر الكلمات من رفع ونصب وجر وجزم هو نتيجة يحدثها عامل من العوامل، ولا يلجأ إليها في تفسير الإعراب إلى هذه العوامل، وإنما يرى ذلك التفسير يتحقق عن طريق القرائن، فيقول: "...سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا الخبل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلاً « مرفوع على الفاعلية » و « منصوب على المفعولية » وهلم جرا."<sup>3</sup>

ففي استندراك "تمام حسان" في قوله وإشارته إلى "الفاعلية والمفعولية"، (وهي علاقات معنوية) ما يدل على أنه يقر ببديل اختاره ليعوض به نظرية العامل في النحو التي ألغاه من خلال ما جاء به من بديل ألا وهو نظرية القرائن، حينما وجد المحاولات - قبله - التي انتقدت العامل وقالت بإلغائه لم تستند في موقفها إلى بديل مقنع يعزز رأيها ويثبت موقفها

<sup>1</sup> - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص110.

<sup>2</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص189.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص233.

فانتقد في ذلك "ابن مضاء" حيث رأى بأنه - وعلى الرغم من الحجج المنطقية التي جاء بها ليدل على فساد نظرية العامل - لم يأت بتفسير ناجح لاختلاف العلامات الإعرابية، ولم يعط فهما آخر يفسر به المعاني النحوية غير قوله بأن العامل هو المتكلم وهو بذلك يجعل اللغة ذات طابع فردي وينفي عنها الطابع الاجتماعي الذي عرفت به. وكذلك ينتقد "إبراهيم مصطفى" والذي تأثر هو الآخر بـ"ابن مضاء" فيعتبر فهمه للعلامات الإعرابية وتفسير اختلافها فهما مبهما ويصفه بالقصور إذا ما وضع في باب القرائن المختلفة.<sup>1</sup>

ومنه يتبين لنا أن "تمام حسان" لم يجد في نظرية العامل ما يقنعه لتفسير العلاقات والمعاني النحوية ولم ير في الأثر الذي يحدثه العامل ما يكفي ليحقق الهدف المرجو، لهذا دعا إلى الاستغناء عن نظرية العامل وانتقد أسسها وأفكارها، كما رأى في المحاولات التي سبقته إلى هذا الموقف ما لا يمكنه أن يحقق مطلب النحو في تفسير اختلاف العلامات الإعرابية والمعاني النحوية، فراح يؤسس لنظرية أخرى لعل بها يجد ما يمكن أن يغني عن القول بالعامل فتكون بدورها البديل الذي بإمكانه أن يفسر المعاني النحوية والعلاقات التركيبية، هذه النظرية هي ما أطلق عليها "تمام حسان" اسم نظرية القرائن. فما هي هذه القرائن، وهل بإمكانها أن تحل محل العامل وتغني عن القول به؟

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

### ثالثاً: نظرية القرائن عند "تمام حسان":

قبل الحديث عن القرائن النحوية التي قال بها "تمام حسان" تجدر الإشارة إلى أن المبدأ الذي انطلق منه في اتخاذ القرائن النحوية بديلاً يقوم مقام العامل في النحو هو رفضه لفكرة أن تستقل الحركة الإعرابية بالدلالة على المعنى المقصود وقوله بتضافر القرائن لا الاستقلالية (اجتماع القرائن يعين على تحديد المعنى المراد) ويرجع رفضه فيما يخص استقلال العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى إلى سببين؛ أولهما: أن الكلمات المعربة يكون ورودها في السياق والتركيب أقل بكثير من الكلمات التي تعرب بالحذف والتقدير لأسباب قد تكون الثقل أو التعذر أو اشتغال المحل بالحركة الأصلية في هذه الكلمات لا تظهر، وثانيها: أن الإعراب المحلي للمبنيات، وإعراب الجمل، وأشباه الجمل، لا يتوصل إلى إعرابها عن طريق العلامة الإعرابية الظاهرة.<sup>1</sup>

وفي ذكر العلامة الإعرابية فإن الدكتور تمام حسان "...لا ينكر دلالة العلامة الإعرابية على المعاني، غير أنه يرى أنها لا يمكن أن تستقل بالدلالة على تلك المعاني، وإنما تتضافر مع غيرها من القرائن، في سبيل إبراز المعنى<sup>2</sup>، فهو يرى أن العلامات الإعرابية إحدى القرائن بتضافرها مع القرائن الأخرى.

ويرجع رأي "تمام حسان" وقوله بالقرائن السياقية إلى تأثره بمدرسة "فيرث" الإنجليزية ولذلك اتبع اتجاه "فيرث" الذي يربط النحو بالدلالة، وفي هذا يقول "نعمان بوقرة": "لقد اعتمد تمام حسان في رؤيته اللسانية الوصفية منهج علماء الإنجليز وفي مقدمتهم فيرث الذي كرس الطابع الاجتماعي للغة، رابطاً البنية الشكلية بالدلالة."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبنائها، ص 231.

<sup>2</sup> - عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، ص 251.

<sup>3</sup> - نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، دار عالم الكتب الحديث، ط 1، 2009م، ص 220.

وهذا ما حاول "تمام حسان" أن يجسده من خلال تأسيسه لنظرية تضافر القرائن (المقامية والحالية)، وهذا المصطلح نجده يتداول في معظم مؤلفاته النحوية، وكذلك "يعتقد محمد صلاح الدين الشريف أن تمام حسان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما، قد تكون المدرسة البريطانية، وقد تكون مدرسة فيرث بالذات، فلا شك أن تمام حسان مثل فيرث يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية، ويوقف الدلالة على السياق الاجتماعي"<sup>1</sup>، و"تمام حسان" باتباع "فيرث" يحاول تطبيقه على اللغة العربية في دراسة لسانية جديدة في ظل الفكر العربي للنحاة القدامى وقد تمثلت هذه النظرية (السياقية) فيما قال به في نظرية القرائن التي جاء بها بديلا عن العامل حين نفى دوره في النحو العربي لقصوره عن تفسير المعاني النحوية على حد تعبيره.

#### رابعا: القرائن النحوية بديل العامل:

لقد وجد "تمام حسان" في القرائن (مجموعة من الدلالات اللفظية والمعنوية التي تعين على تحديد المعنى النحوي) ما يغنيه عن القول بالعامل النحوي، إذ يرى أن العامل كان قاصرا فلم يوضح من هذه القرائن إلا جانبا واحدا من القران اللفظية وهي قرينة العلامة الإعرابية ولهذا كان تفسيرهم لاختلاف العلامات إنما مرده لعامل وبحسب المواقع في الجملة، وفي هذا السياق يقول: "...أحب أن أضيف إليها (يقصد القرائن المقالية المعنوية منها واللفظية) كلمة أخرى (تتكفل) بإغناء فهم القرائن المقالية عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة."<sup>2</sup> ولهذا فهو يرى أن قصور العامل عن تفسير اختلاف العلامات والعلاقات السياقية يمكن للقرائن أن تعوض هذا القصور و"...توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي ومعنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة

<sup>1</sup> - نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 220.

<sup>2</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231.

أخرى من الاهتمام.<sup>1</sup> أي أن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية يكون بتضافر القرائن جميعاً ولا يقتصر أو يتركز على قرينة العلامة الإعرابية فحسب.

غير أن "تمام حسان" يشير في تضافر القرائن إلى أن بعض القرائن كافية لتغني عن بعضها إذ يقول: "...أحب أن أضيف أيضاً لما يترتب على «تضافر القرائن» من أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس"<sup>2</sup>، فيكون بذلك تحقق أمن اللبس (وضوح المعنى) هو الذي يغني عن بعض القرائن إذا كان حذفها أو الاستغناء عنها لا يخل بالمعنى في شيء، فلما كانت غاية القارئ أو السامع من التأمل في الجمل هي فهم النص أو الخطاب كانت الحاجة بها أولى إلى النظر في علاقات التركيب سواء أكانت المكتوبة منها أم المنطوقة، وليتمكن من تحديد بنية الكلمات المكونة للتركيب لابد له من العلامات الإعرابية أو ما يعرف بالقرائن اللفظية وليتمكن من إدراك العلاقات المعنوية بين عناصر هذا التركيب والانتقال من معرفة المبني إلى المعنى، لابد له من وسائط معنوية تمكنه من تحقيق ذلك وهي ما تعرف بالقرائن المعنوية.

وعلى هذا الأساس يقسم "تمام حسان" القرائن النحوية إلى قسمين: قرائن لفظية، وقرائن معنوية.

## 1- القرائن اللفظية:

وردت لها تعريفات كثيرة وهي بتعبير بسيط "...الصور اللفظية المنطوقة والمكتوبة"<sup>3</sup> على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي ف"...من المباني ما هو تقسيمي ومنها ما هو تصريفي ومنها للقرائن اللفظية"<sup>4</sup>، فالبنية الصرفية مثلا تعد من إحدى القرائن اللفظية، وفي

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 232.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 233.

<sup>3</sup> - كوايزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م، ص 92.

<sup>4</sup> - تمام حسان، المرجع السابق، ص 205.

مباني التصريف (الشخص، والنوع، والعدد، والتعيين) ومباني التقسيم (الاسم، والصفة والظروف...) ما تتخذ القرائن اللفظية على المعنى، فمباني التقسيم والصيغ الصرفية فروع عليها تمنح قرينة الصيغة، كما تمنح مباني التصريف قرينة المطابقة<sup>1</sup>، وسيكون فيما يأتي شرح كل منهما.

وهذه القرينة اللفظية تتضوي هي الأخرى مع القرينة المعنوية تحت ما يسميه عبد "القاهر الجرجاني" بقرائن التعليق، وقد فهم "تمام حسان" من "عبد القاهر الجرجاني" على أن التعليق هو: "...إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"<sup>2</sup>، ويصرح أن ما فهمه من كلام "عبد القاهر الجرجاني" عن مسألة التعليق لم يكن من تعريفه لمصطلح التعليق، إذ لم يشرح كلمة التعليق بعينها وإنما دل على هذا المفهوم من خلال إشارات وردت في سياق النص.<sup>3</sup>

كان هذا عن معنى "التعليق" حسب فهم "تمام حسان"، أما عن القرائن اللفظية فهو يعدها في ثمان قرائن وهي:<sup>4</sup>

#### 1- العلامة الإعرابية

#### 2- الرتبة

#### 3- الصيغة

#### 4- المطابقة

#### 5- الربط

<sup>1</sup>- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص188.

<sup>3</sup>- ينظر: المرجع نفسه، ص188.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص205.

## 6- التضام

## 7- الأداة

## 8- النغمة

وقد كان لتمام حسان " حديث في كل قرينة من هذه القرائن وفي ما يأتي توضيح لما ورد قوله في كل منها:

## 1- العلامة الإعرابية:

لقد لقيت العلامة الإعرابية اهتماما كبيرا من طرف النحاة - قدامى ومحدثين - فقالوا بأهميتها في الإعراب وتفسير المعاني النحوية في التركيب، وعنها يقول "مهدي المخزومي": "وللإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات والحركات في العربية ثلاث: الضمة والكسرة والفتحة.<sup>1</sup> كما أن هناك حركات أخرى فرعية تنوب عن هذه الحركات باعتبارها علامات أصلية كالحروف مثلاً<sup>2</sup>، الألف والنون في رفع المثني والواو والنون في رفع الجمع المذكر السالم... الخ.

وفي كلام "تمام حسان" عن العلامة الإعرابية نجده يشير أولاً إلى اهتمام النحاة الكبير بها حيث جعلوا الإعراب الذي تنبئ عنه العلامة الإعرابية نظرية بأكملها أطلقوا عليها اسم نظرية العامل، كما يقول باختلاف النحاة في تفسير تغير العلامات الذي يطرأ على آخر الكلمة، و في هذا نجد "إبراهيم مصطفى" ينكر دلالة العلامة الإعرابية على المعنى ويرى بأنها قاصرة على أن تكون الأثر الذي يصور المعنى في الكلام، وينتقد النحاة في قصرهم الإعراب على حركات أواخر الكلم إذ يقول: "فالنحاة حينما قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها وضيقوا من حدوده الواسعة، وسلخوا به

<sup>1</sup> - مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص67.

<sup>2</sup> - ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص92.

طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.<sup>1</sup> غير أن "تمام حسان" لا ينكر دور العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى ولكنه يحتسب على النحاة إعطاءهم الأهمية البالغة لها على حساب غيرها من القرائن فقد تغيب العلامة الإعرابية حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف فيستعصى تعيين المعاني النحوية إذا اقتصرنا عليها في تحديد المعنى<sup>2</sup>، "حيث إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم «تضافر القرائن» وهذا القول صادق على كل قرينة بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية..."<sup>3</sup>، أي أن "تمام حسان" يرى تحديد المعنى لا يقتصر على قرينة بعينها وإنما يتأتى باجتماع مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية، أو كما عبر عن ذلك بتضافر القرائن. وفي نفس السياق يثير مسألة العامل النحوي فينتقد ما أثير حولها من جدل طويل ويصفه بالمبالغة.

ويوضح العلامة الإعرابية بنوعيتها الظاهرة والمقدرة، والمحل الإعرابي وكيفية استخدام هذه العلامات في اللغة العربية الفصحى من خلال المخطط الآتي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992 م، ص ص 2 - 3.

<sup>2</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 207.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 206.



## 2- الرتبة:

تعرف قرينة الرتبة بأنها: "...النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدد كأن تتقدم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت..."<sup>1</sup>؛ ويفهم من هذا أن قرينة الرتبة تدخل تحت ما يسمى بالتقديم والتأخير، وفي هذا يشير "تمام حسان" إلى ما قصده "عبد القاهر الجرجاني" في صياغته لمصطلح الترتيب وهما قصدان الأول: ما قال به النحاة بعنوان الرتبة، والثاني: ما يدرسه البلاغيون في باب التقديم والتأخير.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن قرينة الرتبة هي تصنيف أشياء أو عناصر كثيرة وإدخالها في تسمية واحدة أو مجموعة واحدة، فيقال: مجموعة العمدة، ومجموعة الفضلة، ومجموعة التوابع، وتتسب بعض منها إلى بعض عن طريق التقديم والتأخير.<sup>3</sup>

وعلى أساس حرية التقديم والتأخير في التركيب، وباعتبار المعنى في اختلاله وعدم اختلاله، استنبط "تمام حسان" تقسيم الرتبة من "عبد القاهر الجرجاني" حيث قسمها إلى قسمين: الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة.

أما الرتبة المحفوظة فهي التي "...لو اختلف التركيب باختلالها"<sup>4</sup>؛ فهي قرينة لفظية يتحدد معنى التركيب بواسطتها أو تعين على تحديد المعنى، وهي كأن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف

<sup>1</sup> - كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 98.

<sup>2</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

<sup>3</sup> - ينظر: كوليزار كاكل عزيز، المرجع السابق، ص 98.

<sup>4</sup> - تمام حسان، المرجع السابق، ص 207.

عن المعطوف عليه والتوكيد عن المؤكد والبديل عن المبدل والتمييز عن الفعل ونحوه...<sup>1</sup>

ومن الرتبة المحفوظة أيضا نجد: أدوات الشرط، والاستفهام، والعرض والتحضيض،... ونحوها من الأدوات التي حقها الصدارة في الكلام كتقدم حروف الجر على المجرور، وحروف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم منه، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل أو نائب المفعول، وفعل الشرط على جوابه.<sup>2</sup>

أما الرتبة غير المحفوظة فهي: "رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل على التمييز بعد نعم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل."<sup>3</sup>

وقد سمي هذا النوع بالرتبة غير المحفوظة لأنها قد تهمل إذا اقتضى السياق تأخرها غير أنها قد تحفظ إذا كان المعنى متوقفا عليها ومرتبطا بها، وبذلك يكون حفظها أو عدم حفظها متعلقا بتحقيق أمن اللبس.

ومن الرتب غير المحفوظة التي قد تحفظ إذا لم يتوفر أمن اللبس إلا بها كما في مثل: ضرب موسى عيسى، أخي صديقي، فباعتماد الرتبة وحفظها يكون الاسم الأول (موسى) و(أخي) مبتدأ، والاسم الثاني (عيسى) و(صديقي) خبراً<sup>4</sup>، فيلجأ إلى حفظ الرتبة غير المحفوظة في الإعراب التقديري بسبب الثقل أو التعذر...

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 207.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 207.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 207 - 208.

ويكون إهمالها عندما يقتضي السياق تقدم المفعول على الفاعل في نحو: (زيدا ضربه عمرو)، فحفظ الرتبة إذا متعلق بالمعنى أو المبنى، وإذا لم يقتض لا المعنى ولا المبنى تكون بذلك حرية التقديم والتأخير في التركيب.

ف"تمام حسان" من خلال تفصيله في قرينة الرتبة وجد أن بينها "...وبين الظواهر الموقعية رحما موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام..."<sup>1</sup>، وأن قرينة الرتبة يلجأ إليها مع المبنيات أكثر منها مع المعربة وبذلك يفسر "تمام حسان" هذه الظاهرة بغياب العلامة الإعرابية في المبنيات، فكانت قرينة الرتبة عوضا عنها.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح العلامة قرينة الرتبة في الجدول الآتي:<sup>3</sup>

الرتبة			
تأخير		تقديم	
غير محفوظة - كالمفعول به...	محفوظة - كالفاعل...	غير محفوظة - كالمبتدأ...	محفوظة - الأدوات التي لها الصدارة.

ومنه يمكن استنتاج أن الرتبة عند "تمام حسان" قرينة لفظية وهي علاقة بين عنصرين من عناصر التركيب يكونان مرتبطين وكل منهما يدل بموقعه على معنى الآخر، وتكون هذه القرينة (الرتبة) أكثر ورودا مع البناء أكثر منها مع الإعراب، وأنها تنقسم إلى نوعين باعتبار المعنى وأمن اللبس، فتكون رتبة محفوظة إذا لم يتحقق أمن اللبس إلا بها، وتكون رتبة غير

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 208.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 208.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 208.

محفوظة إذا كان أمن اللبس وتحديد المعنى لا يوقف عليها، وقد يدعو الأمر إلى حفظها إذا تطلب أمن اللبس ذلك.

### 3- الصيغة:

ويقصد بها الصيغة الصرفية أو مبنى الكلمة، وعلى اعتبار "...أن الصيغ فروع على مباني التقسيم..."<sup>1</sup>، (مباني التقسيم هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة)، فيكون للأسماء صيغ تميزها وللصفات كذلك وللأفعال صيغ تعرف بها، فالفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل، يجب أن تكون أسماء، والخبر والحال والنعت المفرد تكون صفات ويكون الفعل نواة الجملة الفعلية، والوصف نواة الجملة الوصفية؛ التي تعتمد في الوصف على النفي أو الاستفهام أو نحوه...، ويرى "تمام حسان" أن هذا الوصف قد يدخل في علاقات سياقية تشبه ما يكون للأفعال من علاقات، كما يعد المصادر من الأسماء فتكون مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله وتدل هي الأخرى على معنى الفعل (الحدث) ، ويدخل في قسم الأسماء - أيضا- التمييز ( اسم نكرة جامد)، وبدل اسم الإشارة، وما بعد حرف الجر والمضاف والمضاف إليه. ونجده يفرق بين الاسم والصفة على أساس الإسناد بدليل أن الاسم يكون مسندا فقط ، بينما تكون الصفة مسندا و تكون مسندا إليه فيقول: "هذه هي الأنواع الداخلة تحت مفهوم الاسم(و هي: الاسم المعين، اسم الحدث؛ المصدر واسم المصدر و اسم المرة واسم الهيئة، اسم الجنس، الاسم المبهم، الميميات وهي: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة) فلم نعد منها الصفات ولا الضمائر لا أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ولا الإشارات والموصولات والظروف..."<sup>2</sup>، فالمفعول فيه ظرفا أو منقولا إلى الظرف، وكون الصفة ليست من قسم الأسماء ولا من الأفعال يجعلها قسما قائما بذاته.

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص210.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص92.

أما الصفة فتتقسم عنده إلى خمسة أقسام وهي: صفة الفاعل، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، صفة المفعول والصفة المشبهة، وتختلف كل من هذه الصفات عن الأخرى مبنى ومعنى.<sup>1</sup>

هذا ويرى "تمام حسان" أن في صدر كل جملة عربية - باستثناء الجملة المثبتة - يكون أداة كالنفي، والتأكيد، والاستفهام، والنهي، والتحضيض، والتمني، والترجي، والشرط والتعجب، والقسم، والنداء... الخ.<sup>2</sup>

فهو لا يتصور كون المبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل في صيغة أخرى غير الاسم بل ويعتبره أمراً غير متوقع، إلا إذا ورد في سياق المحكي كإعراب مثلاً: (ضرب فعل ماض).

ومنه فإن "تمام حسان" يقر "بأن هذه الصيغ الصرفية تكون لمعانيها صلة وثيقة بالعلاقات السياقية، فيعرف بذلك أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول إلا بواسطة، كما تدل بعض الصيغ الأخرى على معنى اللزوم كالمطواع والفعل المبني للمجهول المتعدي لواحد... فالمعنى الذي تدل عليه الصيغ الصرفية يدل بدوره على علاقاتها داخل السياق كالأفعال المتعدية إلى مفعول بلا واسطة، والثلاثي اللازم الذي يتعدى بالتضعيف أو الهمز وغيرها<sup>3</sup>، فصيغة التضعيف والهمز تنقل معنى الفعل من اللزوم إلى التعدية ونحوها مما يدل به على دور قرينة الصيغة ومعناها في تحديد العلاقات السياقية.

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 99.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 210.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 210 - 211.

## 4 - المطابقة:

تكون المطابقة بين الصيغ الصرفية والضمائر وهي: قرينة لفظية "...توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها..."<sup>1</sup> كتطابق الضمير مع الاسم العائد عليه في التذكير والتعريف مثلاً...، هذا ويلغي "تمام حسان" المطابقة من الأدوات والظروف ويستثنى النواسخ المنقولة عن الفعلية، كما يلغيها من الخوالب (خالفة الإحالة أو اسم الفعل، خالفة الصوت أو اسم الصوت، خالفة التعجب أو صيغة التعجب، خالفة المدح والذم أو فعلي المدح والذم)<sup>2</sup> ما عدا ما يلحق « نَعَمْ » من تاء التأنيث، فحصر المطابقة في خمسة مجالات هي:<sup>3</sup>

## 1 - العلامة الإعرابية.

## 2 - الشخص ( التكم والتثنية والجمع).

## 3 - العدد (الأفراد والتثنية والجمع).

## 4 - النوع ( التذكير والتأنيث).

## 5 - التعيين ( التعريف والتذكير).

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 211.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 113 - 115.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص 211 - 212.

ويمكن توضيح قرينة المطابقة من حيث مجالاتها في الجدول الآتي:<sup>1</sup>

التطابق	مجالات المطابقة
- الأسماء، الصفات، الفعل المضارع.(فيتطابق الاسمان والصفة والاسم، والمضارعان المتعاطفان).	العلامة الإعرابية
- يكون التطابق بين الضمير والتكلم، والخطاب، والغيبة.	الشخص
- الاسم والاسم، الصفة والصفة، الضمير والضمير، الاسم والصفة والصفة، الاسم والصفة، ضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره، وما يعود على كل الضمائر.	العدد
- الأسماء - الصفات - الضمائر، فتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عندما تسند إليها.	النوع
- تتطابق الأسماء مع الصفات، ويكون التطابق بـ«أل»	التعيين

ومنه فالمطابقة عند "تمام حسان" واحدة من القرائن اللفظية التي تدل على معنى في ارتباط المتطابقين وتعين على تحديده، ففي غياب المطابقة يتعسر على القارئ الوصول إلى المعنى في التركيب وإن كان ذلك الغياب يقتصر على واحدة من المجالات المذكورة سابقا.

## 5- الربط:

والربط من القرائن التي تعين على تحديد المعنى، وقد قال بها "تمام حسان" إذ هو "...قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"<sup>2</sup>، كالربط بين المبتدأ وخبره والموصول وصلته، والحال وصاحبه، والمنعوت وبعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه،... الخ، ويتم الربط بالضمير العائد الذي يدل على المطابقة أو بالحرف، أو بتكرار

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص212.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص213.

اللفظ، أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو (أل) أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر<sup>1</sup>، فيعود الضمير على مذكور متقدم لفظا ورتبة، أو لفظا دون رتبة، أو رتبة دون لفظ وقد يعود بعض الضمائر على المتأخر لفظا ورتبة كضمير الشأن، كما قد يعود على مفهوم.

فيذكر "تمام حسان" أمثلة لعودة الضمير على مفهوم، وعلى مرجعه مباشرة أو بواسطة أو أن يكون في جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها، فيمثل لذلك برابط حرفي هو "الفاء" ويرى أن تلك الضمائر قد تستتر كما قد تحذف، أما الربط بإعادة اللفظ فيكون للبيان والإيضاح نحو: (الشرق شرق والغرب غرب لا يلتقيان) : أو بإعادة المعنى نحو: (محمد شفيعي نبي الله)، ويستعمل اسم الإشارة في الربط كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّعَابِينِ﴾ [التغابن: 9] ويعود كذلك على الاسم الظاهر ضمير الغائب<sup>2</sup>.

## 6- التضم:

يفهم التضم على أنه علاقة تربط بين لفظين لا يتضح معنى واحد منهما إلا بالآخر أما التضم عند "تمام حسان" فيفهم على وجهين؛ الأول: باعتباره الطرق الممكنة في تركيب جملة ما، فتختلف كل جملة عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا، كما يرى أنه يمكن إطلاق لفظ "التوارد" على هذا الوجه من التضم، غير أنه اصطلاح أقرب إلى دراسة البلاغة والأساليب منه إلى دراسة العلاقات النحوية، أما الوجه الثاني: أن يفهم التضم على أنه يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر، وبذلك يسمى التضم في هذه الحالة "التلازم" وقد يتنافى معه فيسمى "التنافي"، أما استلزام أحد العنصرين الآخر فقد يدل عليه

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص ص215 - 216.

بمبنى مذکور كما قد يدل عليه بمبنى عدمي يقدر على سبيل الاستتار أو الحذف<sup>1</sup>، وهو المقصود في الدراسة؛ أي التضام باعتباره قرينة لفظية على المعنى النحوي.

ويذهب "تمام حسان" إلى أن التلازم بالمبنى الوجودي (المذكور)، أو بالمبنى العدمي (لا يتحقق بعلامة إعرابية) يكون أمن اللبس أكثر في الأول منه في الثاني، وبذلك يكون الذكر قرينة على المعنى المقصود، والتضام بالذكر يكون: بين الموصول وصلته كما تطلب "كلا" و"كلتا" مضافا إليه، وبين حرف الجر ومجروره، والمبهم وتمييزه، و واو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف...<sup>2</sup>

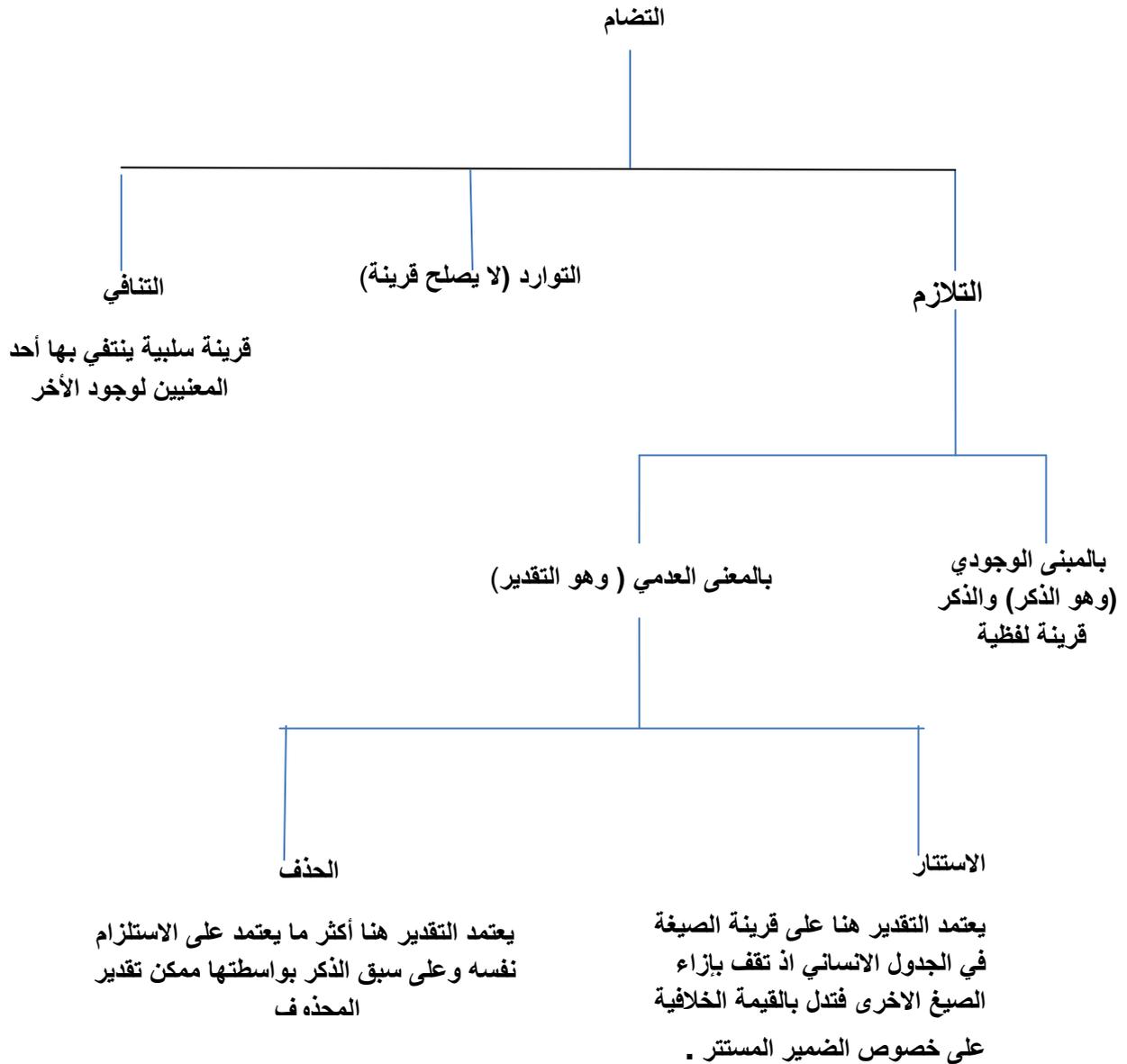
ويشير "تمام حسان" - أيضا - إلى مصطلح "التنافي" باعتباره مقابلا للتضام ويعتبره قرينة سلبية على المعنى، وذلك باستبعاد أحد العنصرين - اللذين وقع فيهما النفي - عند وجود الآخر، كاستبعاد الإضافة عند وجود «أل» وكذلك التتوين يستبعد الإضافة بقسميها<sup>3</sup> وبهذا يكون للتنافي - على الرغم من أنه قرينة سلبية - دور في تحديد المعنى.

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص216-217.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص217.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص221.

وهناك قرائن اخرى تتداخل مع قرينة التضام ويمكن توضيحها في المخطط الآتي:<sup>1</sup>



<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص222

كما يذهب "تمام حسان" إلى مسألة أخرى تتفرع عن التضام، وهي الفصل أو عدم الفصل بين الطرفين المتلازمين، ويمكن إجمالها في الجدول الآتي:<sup>1</sup>

الوصل (عدم الفصل) بين	الفصل	
	الأداة الفاصلة	الفصل بين
- الصفة والموصوف	- الضمير	- المبتدأ والخبر
- العاطف والمعطوف		- جزئي الجملة المنسوخة
- النواصب (إلا إذا والمضارع	- كان	- ما والتعجب
- الموصول وصلته	- ما الكافة	- إنّ واسمها
- الجار والمجرور إلا ما شد من الفصل بـ"كان" الزائدة	- إن الزائدة	- ما النافية ومنفيها
	- ما	- ليت ومدخولها
	- القسم، الظرف والمجرور	- إذا والمضارع

تلك هي أشهر أمثلة التضام (بالفصل والوصل)، باعتبارها قرينة لفظية، وكان هذا على سبيل الذكر للأشهر منها وليس لحصرها.

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 223.

## 7- الأداة:

تعرف الأداة في اصطلاح النحويين بأنها: "الكلمة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها، وهي كثيرة الدوران في الكلام، عظيمة الاستخدام في اللغة فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة من حرف جر أو عطف، أو أداة تأكيد أو نفي أو استفهام أو نحو ذلك".<sup>1</sup>

فللأداة دور في تلخيص المعاني اللغوية واختصارها، من نفي واستفهام وتأكيد وأمر (بلام الأمر) والتمني والتعجب...، والأداة قرينة لفظية تستخدم في التعليق (التعبير عن العلاقات الوظيفية السياقية)، وتعد من أهم القرائن في الاستعمال العربي، ومعظم الأدوات من المبنيات؛ لا تظهر عليها العلامة الإعرابية وهي تستغني عنها بالرتبة<sup>2</sup>، فتكون رتبته إما التقدم أو الصدارة في الكلام، وعلى هذا أساس يقسم "تمام حسان" الأدوات - بحسب ما تدخل عليه - إلى نوعين:

- أدوات تدخل على الجمل ورتبتها الصدارة في الكلام (كالنواسخ، وأدوات النفي وأدوات الاستفهام...)

- أدوات تدخل على المفردات ورتبتها دائما التقدم ( كحروف الجر، والعطف والاستثناء واو المعية، النواصب...)

ومن أمثلة التعليق بقرينة الأداة: "واو المعية" التي تفرق بين المفعول به الذي تدل عليه - أساسا - قرينة التعديّة، وبين المفعول معه الذي تدل عليه قرينتي المعية والواو، ففي الجملتين مثلا: - غنيت زيدا أغنية ← غنيت وزيدا أغنية.

<sup>1</sup>- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص ص122- 123.

<sup>2</sup>- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224.

فلم تغن العلامة الإعرابية ولا الرتبة - في كلا الجملتين - في التفريق بينهما، وإنما يتحقق الفرق بمقابلة التعدية بالمعية، ومقابلة وجود الواو وعدمه.<sup>1</sup> ومنه يمكن القول بأن الأداة من أهم القرائن اللفظية التي تعين مع باقي القرائن على تحديد المعنى النحوي الوظيفي.

## 8- النغمة:

لم يحظ التنغيم في اللغة العربية بدرس مخصص في القديم ولم تفرد له مباحث منفصلة، غير أن "تمام حسان" أولاه أهمية في الدرس النحوي حينما جعله من إحدى القرائن اللفظية، لما للنغمة من دلالة وظيفية على المعاني في الجمل التأثيرية المختصرة ك: ( لا!، نعم!، يا سلام!، الله!؟)، فأداؤها بنغمات متعددة يغير معناها النحوي والدلالي لتنتقل بين الاستفهام، والتوكيد، والإثبات وبن معان مختلفة كالحزن، والفرح والشك، والتأنيب... فتغير المعنى متوقف على النغمة التي تنطق بها تلك العناصر بالإضافة إلى ما يدخل في حيز القرائن الحالية (من ملامح الوجه وحركات وإشارات أعضاء الجسم).<sup>2</sup>

والنغمة قرينة لفظية لا يمكن تخيلها أو تصورها إلا في الكلام المنطوق؛ لأن تمثيلها يكون على المستوى الصوتي الملفوظ، غير أن للتنغيم رموزا كتابية أو ما يعرف بعلامات الترقيم كالتعجب [ ! ]، والاستفهام [ ؟ ]، والاعتراض [ - - ] وغيرها، وكل هذه القرائن تدل على المعنى في الكلام المكتوب وبذلك تقوم مقام النغمة في الكلام المنطوق. غير أن "تمام حسان" يعتبر التنغيم أكثر وضوحا من الترقيم (علامات الترقيم) في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة؛ لأن النغمات التي تكون في التنغيم أكثر من علامات الترقيم، كما قد يكون ذلك لسبب آخر غير هذا، وتكمن أهمية النغمة في أنها

<sup>1</sup>- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 223 - 226.

<sup>2</sup>- ينظر: المرجع نفسه، ص 228.

قد تعني في بعض الأحيان عن الأداة فتحذف الأداة ويبقى المعنى قائماً تؤديه النغمة.<sup>1</sup> ومنه فإن للتنعيم دوراً كبيراً في التحليل النحوي وفي الدلالة على المعاني النحوية، لهذا جعله "تمام حسان" في صنف القرائن اللفظية إذ تعين بتضافرها مع القرائن الأخرى على تحديد المعنى النحوي والوظيفي للجملة.

كانت هذه قراءة في القرائن اللفظية التي أوردتها "تمام حسان" ضمن قرائن التعليق ومحاولة كشف دور كل من تلك القرائن في التفسير النحوي وتحديد المعنى.

## ثانياً: القرائن المعنوية:

تعد القرائن المعنوية "... من القرائن المهمة التي تربط بين أجزاء الجملة لأن الجملة يعتمد عليها في ربط سياقها واتساق طريقة تركيبها، ورصف الكلمات فيها، وتنفيذ تحديد المعنى النحوي." فالقرينة المعنوية يحتاج إليها في عملية استحضار المعنى بالمبنى، وفي هذه العملية يرى "تمام حسان" أن فيها من الصعوبة أكثر مما يكون استحضاره بالقرائن اللفظية، كما أن العلاقات السياقية من القرائن المعنوية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي. وتضم القرائن المعنوية عند "تمام حسان" مجموعة من القرائن وهي:

### 1- قرينة الإسناد:

وهي العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه، وهذه العلاقة عند فهمها وتصورها تصبح قرينة معنوية يدل بها على وظيفة كل من العنصر الأول والثاني، وبذلك يتقرر إعراب كل منهما، غير أن "تمام حسان" لا يكتفي بعلاقة الإسناد لوحدها في قرار الإعراب بل يستحضر قرائن أخرى لفظية؛ لأن الإسناد قد يكون خبرياً أو إنشائياً، فيلجأ إلى مباني التقسيم لتحديد طرفي الإسناد، كما يلجأ إلى مباني التصريف لتحديد

<sup>1</sup> ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 226 - 227.

الشخص والنوع والعدد والتعيين، وإلى العلامة الإعرابية، وغيرها من القرائن اللفظية التي بإمكانها أن تعين في تحديد المعنى.<sup>1</sup> وهو يشير بذلك إلى ظاهرة تضافر القرائن في سبيل تحقيق إيضاح المعنى المقصود، ويمثل لهذه الظاهرة بإعراب « زيد » في جملة « ضرب زيد عمرا » فاعلا، وذلك اعتمادا على سبع قرائن؛ ست منها لفظية وواحدة معنوية هي: الإسناد، هذا ويؤكد "تمام حسان" على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية يتميز عن طريقها الطرف المسند من المسند إليه، ويتم ذلك باستحضار القرائن الأخرى مركزا في هذا على ظاهرة تضافر القرائن.<sup>2</sup>

أما علاقة الإسناد عند النحاة فيشير "تمام حسان" إلى أنهم كانوا يلمحونها بين طرفي الجملة بأنواعها كما يلمحونها بين المعاني النحوية داخل الجملة، ومن ذلك إعرابهم للآية ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 269] على أن « مَنْ » مفعول به أولا و « الحكمة » مفعول به ثانيا، فهم يدركون في ذلك علاقة شبيهة بالإسناد على الرغم من تقدم لفظ « الحكمة » على « مَنْ » وهذا الإدراك من قبيل قرينة الإسناد.<sup>3</sup>

## 2- قرينة التخصيص:

قرينة التخصيص من القرائن المعنوية وهي علاقة سياقية، أو "هي قرينة نحوية كبيرة تتفرع عنها قرائن معنوية أخفض\* منها، وكل واحدة من هذه المنصوبات (المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز) هو في معنى التخصيص لعموم معنى الإسناد الذي في الجملة وتضييق له."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 191 - 192.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 193.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 194.

\* - الصحيح: أخص.

<sup>4</sup> - كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص ص 147 - 148.

والتخصيص عند "تمام حسان" هو: " قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها.<sup>1</sup> والقرائن المتفرعة عنها هي:<sup>2</sup>

أ- **قرينة التعديّة:** هي قرينة تدل على معنى المفعول به، فالقول: ضرب زيد عمرا، أو زيد ضارب عمرا، أو اضرب عمرا...، فإسناد الضرب في كل ما سبق مخصص بوقوعه على عمر، فكانت التعديّة هنا تخصيصا لعلاقة الإسناد لمن؟

ب- **قرينة الغائية:** وتضم هذه القرينة (المفعول لأجله والمضارع بعد اللام، وكي والفاء ولن، وإذن...، مثل قولك: أتيت رغبة في لقائك أو كي ألك أو لألك، فإسناد فعل الإتيان هنا مقيد بغاية خاصة وهي الغائية.

ج- **قرينة المعية:** وتدل على المفعول معه (معنى المصاحبة) والمضارع بعد الواو (واو المعية) في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

د- **قرينة الظرفية:** وتدل على معنى المفعول فيه، ويقصد بالظرفية هنا كل ما ينقل معنى الظرفية من أسماء وحروف، والأسماء التي تفيد معنى المفعول فيه، وهي ظرفية معنوية غير الظرفية اللفظية التي يفيدها حرف الجر بل هي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه.

هـ- **قرينة التحديد والتوكيد:** وتدل على معنى المفعول المطلق ويقصد بالتحديد والتوكيد تأكيد المعنى الذي يفيد الحدث وذلك بالإتيان بمصدر الفعل.

و- **قرينة الملابسة:** وهي قرينة معنوية تدل على معنى الحال، ويكون إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب الدال على الهيئة أو جملة بواو أو من دونها، كما في مثل: جاء زيد راكبا، أو جاء زيد وهو يركب.

<sup>1</sup>- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

<sup>2</sup>- ينظر: المرجع نفسه، ص ص194 - 201.

ز- قرينة التفسير: وتدل على معنى التمييز والتفسير، يلجأ إليها عند الغموض والإبهام وهذا المبهم إما أن يكون فيه معنى الإسناد أو معنى التعدية، أو يكون اسماً مفرداً دالاً على مقدر مبهم فالتمييز نوع من أنواع التخصيص يؤدي معنى التضييق.

ح - قرينة الإخراج: وتدل على معنى الاستثناء فيخرج بها المستثنى من علاقة الإسناد نحو: جاء القوم إلا زيد، فإسناد فعل المجيء كان إلى كل القوم ما عدا زيد وبالإستثناء أخرج زيد من دائرة الإسناد.

ط- قرينة المخالفة: وتدل على معنى الاختصاص - أيضاً - وبعض المعاني الأخرى وهي استخدام القيم الخلافية فتكون تلك القيم قرائن معنوية على الإعرابات مختلفة، ويتضح ذلك من خلال الجملتين: - نحن العربُ (بالرفع) نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

و- نحن العربَ (بالنصب) نكرم الضيف ونغيث الملهوف، فالمعنى مختلف في الجملتين فالعرب في الجملة الأولى خبر وفي الثانية مختص، فمن قرينة المخالفة في حركة لفظ العرب في الجملتين اتضح الفرق في المعنى بينهما، كذلك تستخدم هذه القرينة لتفسير تعدد حركة الفعل المضارع، والقيم الخلافية كما تكون بين المعنى والمعنى تكون بين المبنى والمبنى.

ومنه فكل تلك القرائن الفرعية المذكورة سابقاً تدرج تحت قرينة كبرى تشملها هي قرينة التخصيص، حيث تتضافر بدورها مع القرائن المعنوية الأخرى والقرائن اللفظية لتحديد المعاني النحوية الوظيفية.

## 3 - قرينة النسبة:

وهي قرينة معنوية كبرى كالتخصيص تنفرع عنها قرائن فرعية، غير أن بين التخصيص والنسبة فرق، ويوضحه "تمام حسان" بقوله: " والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"<sup>1</sup>، فالتخصيص يتضمن معنى التضييق بينما تتضمن النسبة معنى الإلحاق والإضافة، ولذلك كانت المعاني التي تحملها فروع النسبة - باعتبارها قرائن تستخدم في التحليل النحوي - هي معاني حروف الجر والإضافة؛ فكل منهما يحمل دلالة النسبة إلى شيء أو إلحاق شيء بشيء آخر.

أما "تمام حسان" فيفضل أن يتخذ مصطلح "النسبة" للدلالة على هذا المعنى بدلا من مصطلح "الإضافة"؛ لـ"ما يقر مصطلح الإضافة من تقاليد العرف الخاص في استعماله."<sup>2</sup> فهو يشير إلى حرص النحاة على شرح معاني حروف الجر والتي هي قرائن معنوية إذ كانوا يصطلحون عليها بـ: "حروف التعليق" لتعلق الجار بالمجرور؛ والتعلق هنا يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، كما أن لم يغفلوا حقيقة أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. هذا ويفرق "تمام حسان" بين نوعين من النسبة؛ النسبة التي في حروف الجر والنسبة التي في معنى الإضافة التي تضيف معاني الأفعال إلى معاني الأسماء. فأما عنده فهي أن تكون علاقة الإسناد نسبية بين المسند والمسند إليه سواء أكانت العلاقة بين المبتدأ والخبر أم بين الفعل والفاعل...، فتكون بذلك النسبة في الإضافة بين العنصر المضاف والعنصر المضاف إليه بحيث يكون كل منهما واقعا في حيز الإسناد.<sup>3</sup>

ويمكن أن تفهم النسبة عند: "تمام حسان" على أنها: علاقة معنوية يؤديها التعلق بين العنصرين المتضايقين؛ المجرور والحدث بواسطة حرف من حروف النسبة والذي يختلف

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 201 - 202.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 202 - 203.

معناه باختلاف المنحى الوظيفي في التركيب، وفي هذا يذهب "تمام حسان" إلى أن النظر في معاني حروف الجر التي حددها النحاة يؤدي إلى أن كل معانيها عبارة عن قرائن معنوية متفرعة عن قرينة كبرى هي قرينة النسبة، وأنه بإضافة قرينة النسبة إلى تلك القرائن يصير عددها ثلاثين قرينة معنوية.<sup>1</sup>

فكل قرينة معنوية من تلك الحروف يحمل معناها معنى النسبة ويتضمنه، ويمكن توضيح قرينة النسبة من خلال الجدول الآتي:<sup>2</sup>

قرينة النسبة		
الطرف الثاني	الطرف الأول	القرينة المعنوية في حرف النسبة
الغاية	الحدث ( ملابس الابتداء )	- ابتداء الغاية
الكل	الحدث ( ملابس البعض )	- البعضية
ظرفه	الحدث ( المظروف )	- الظرفية
العلة	الحدث ( المعلول )	- التعليل
المجاوز	الحدث ( المجاوز )	- المجاوزة

ومنه فإن بواسطة حروف الإضافة وما يفهم منها؛ أي معنى النسبة هذا المعنى الذي تحمله تلك الحروف هو إيجاد علاقة نسبية بين المجرور والحدث الواقع في حيز الإسناد كقولنا مثلاً: دخل زيد إلى الدار؛ فعلاقة الإسناد هنا نسبية بين معنى الدخول الذي هو الحدث وبين المجرور المتعلق بحرف الجر "إلى" وهو الدار، فالنسبة هنا قرينة معنوية دل عليها حرف الجر "إلى" وهي انتهاء الغاية المكانية.

<sup>1</sup>- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

<sup>2</sup>- ينظر: المرجع نفسه، ص204.

## 4- قرينة التبعية:

وهي: "قرينة معنوية عامة تدرج تحتها أربع قرئن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال..."<sup>1</sup>، وهذه القرائن الأربع هي ما يعرف بالتتابع في النحو والتبعية علاقة معنوية بين التابع والمتبوع، ويذهب "تمام حسان" إلى أن هذه القرائن تتضافر معه بعض القرائن اللفظية وأشهرها قرينة المطابقة، لأن التابع يتبع متبوعه في العلامة الإعرابية كما يدل على قرينة أخرى وهي قرينة الرتبة إذ إن رتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع.

فالنعت يتبع المنعوت ويصفه ويكون إما مفردا حقيقيا أو سببيا كما يكون جملة أو شبه جملة، والتوكيد تابع يكون إما لفظيا بتكرار لفظ المؤكد، وإما معنويا ويكون بألفاظ معينة ك: (نفس، وذات، وعين، جميع...) وتكون متصلة بضمير يعود على المؤكد، وأما عطف البيان فلا يتم بواسطة حرف وإنما يفسر هذا العطف ما في المتبوع من إبهام، ويرى "تمام حسان" أن هذا النوع من التتابع يقترب من معنى المفعول المطلق من جهة، كما يقترب من معنى التمييز والنعت من جهة أخرى، غير أنه يتميز عنهما بالإضافة إلى قرينة التبعية ببعض القرائن اللفظية؛ فيكون تفسير التابع (عطف البيان) لمتبوعه عن طريق التخصيص إذا كان نكرة أو التوضيح إذا كان معرفة، وفي هذا - أيضا - تتضافر مع قرينة التبعية في عطف البيان قرينتي الأداة والمطابقة في الحركة، وكذلك يكون البديل بأنواعه سواء أكان بدلا مطابقا، أم بدل اشتمال، أم بدل بعض، أم بدل إضراب قرينة معنوية تحمل معنى التبعية.<sup>2</sup>

إضافة إلى قرائن التعليق ووظيفتها في السياق وتحديد المعنى النحوي، يقر "تمام حسان" بدور الزمن النحوي، لما له من وظيفة في تفسير المعنى في السياق كالفعل، والصفة أو ما نقل عن الفعل من المصادر والخوالف.<sup>3</sup> ونجده في كلامه عن وظيفة الزمن يقول: "إذا كان

<sup>1</sup> - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 204.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 204.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 240.

النحو هو نظام من العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني، يكون الزمن قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق<sup>1</sup>، وبهذا يلجأ تمام حسان إلى التفريق بين الزمن في السياق وبين الزمن في الصيغة، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن المعنى الذي في الزمن الصرفي، حيث إن هذا الأخير هو وظيفة الصيغة بينما تتجسد وظيفة الزمن النحوي في السياق ويتحدد ذلك عن طريق القرائن<sup>2</sup>. فبما أن الزمن النحوي وظيفة السياق يقوم بها الفعل أو ما في معناه فدور القرائن الأخرى (الحالية والمقالية) كفيل بأن يحدد ذلك الزمن، ومنه يمكن القول أن الزمن النحوي وظيفة سياقية، تعين هي الأخرى على تحديد المعنى النحوي الوظيفي داخل السياق.

من خلال ما سبق عرضه من قرائن لفظية ومعنوية يمكن استنتاج: أن هذه القرائن كلها تؤدي دوراً كبيراً في تحليل المعنى النحوي والوظيفي للتركيب وتفسيره، كما أن "تمام حسان" في حديثه عن كل قرينة من القرائن سواء أكانت ضمن القرائن اللفظية أم المعنوية كان يشير إلى ظاهرة تضافر القرائن بل ويصر على استحضارها أثناء تفسير المعنى النحوي، فهو لا يقتصر في تحليل المعنى على قرينة بمفردها، وإنما يعتمد في ذلك التفسير على مجموعة من القرائن الأخرى. ومن هنا يتضح بأن بديل العامل عند "تمام حسان" لم يقتصر على قرينة بعينها وإنما تمثل ذلك البديل في دعوته إلى الأخذ بظاهرة تضافر القرائن وتطبيقها أثناء التحليل النحوي الوظيفي، وقد تجلّى هذا الموقف حينما قال بأن تضافر القرائن كفيل بأن يغني عن العامل.

غير أن "تمام حسان" قال بالترخص (الترخص هو أن نستغني عن قرينة من القرائن اللفظية إذا كان المعنى لا يتوقف عليها) والذي يكون في القرائن اللفظية كالبنية والإعراب

<sup>1</sup>- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242.

<sup>2</sup>- ينظر: المرجع نفسه، ص242.

والمطابقة، والربط، والنغمة، كما قد يكون الترخص في قرائن السياق وقرائن الحال ولا يكون الترخص إلا بشروط هي: أن يمنح هذا الترخص من أصحاب السليقة وأن لا يقاس عليه في الاستعمال، كما يشترط أن لا يتوقف المعنى على القرينة المقصودة بالترخص مع تحقيق أمن اللبس، وإن لم تتوفر هذه الشروط لم يجز الترخص، وكما أن الترخص لا يمكن فهمه أو تطبيقه إلا إذا توفر شرط تضافر القرائن فعندها فقط يمكن أن يترخص في قرينة من تلك القرائن (اللفظية) التي قد يغني بعضها عنها إذا تحقق أمن اللبس ولم يتوقف المعنى عليها.<sup>1</sup>

وقد تأثر "تمام حسان" في رأيه هذا حول العامل بعلماء الغرب واستفاد منهم في دراسته، فأفاد من دي سوسير في اتخاذ منهجه الوصفي منهجا لدراسة اللغة العربية<sup>2</sup>، أما في دراسته للقرائن النحوية فقد "أفاد الدكتور تمام حسان من بلومفيلد وتلاميذه الذين اعتمدوا في التحليل النحوي على قرائن الرتبة والتضام والمعاقبة والموقع"<sup>3</sup>، إضافة إلى أنه درس على يد "فيرث"، مؤسس النظرية السياقية في الجامعة الانجليزية الذي يربط النحو بالدلالة، كما لا يمكن إنكار استفادته من التراث العربي وأبرز ما يمثل ذلك استفادته من "عبد القاهر الجرجاني" فيما يخص مصطلح التعليق والترتيب، والبناء، وقد سبقت الإشارة منا إلى ذلك.

<sup>1</sup> - ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ص ص 218 - 224.

<sup>2</sup> - عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث، ص 269.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 269.

خاتمة

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل، والذي كان عرضاً لموقف كل من "ابن مضاء القرطبي" و"تمام حسان" من نظرية العامل، ومحاولة قراءة لبدائل العامل التي أوردها "ابن مضاء" في كتابه (الرد على النحاة)، و"تمام حسان" في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، لنخلص بعدها إلى النتائج الآتية:

-أن "ابن مضاء" أراد أن يلغي نظرية العامل من أساسها، فنفي أن تكون العلامات في أواخر الكلم من رفع ونصب وجر وجزم أثراً يحدثه العامل، وإنما هي من عمل المتكلم الذي يقصد إليها، وقد كان لتأثره بالمذهب الظاهري دور كبير في اختلافه مع النحاة في القضايا التي أجمعوا على صحتها، فكانت نظرية العامل من أبرز تلك القضايا، وقد رأينا مدى إصراره على ضرورة إسقاط العامل واعتراضه على تقدير المحذوفات، من منطلق الحفاظ على النص كما هو، وأن كلام العرب مفهوم بالعودة إلى أصله ولا حاجة في ذلك إلى تقدير أو غيره.

-أما بديل العامل عند "ابن مضاء" الذي أورده في بابي التنازع والاشتغال، على الرغم من أن التنازع والاشتغال من المسائل التي أطال النحاة الحديث فيها، وجد فيهما ما يمكن أن يغنيه عن العامل حينما وضع قاعدة للتنازع وحل باب الاشتغال وخلص بذلك النحاة من اضطرابهم في هاتين المسألتين لكثرة توارد الأمثلة فيهما فركز على الأمثلة التي نطقت بها العرب فقط.

-أما في إلغاءه للعلل الثواني والثالث فنلتمس السبب نفسه الذي دعاه إلى إلغاء نظرية العامل وهو تأثره بالمذهب الظاهري، حيث اكتفى بالعلل الأولى واستغنى عن العلل الثواني والثالث من مبدأ أن ما حرم بالنص لا حاجة إلى تعليل حكمه، كذلك كان الحال مع علة العلة في النحو.

ويمكن القول بأن "ابن مضاء" على الرغم من أن حججه في إلغاء العامل كانت واضحة ومنطقية إلا أنه لم يؤيد تلك الحجج بتفسير آخر قام مقام العامل في تفسير اختلاف العلامات الإعرابية وتحديد المعاني النحوية، غير قوله أن مرد ذلك إلى المتكلم نفسه.

أما فيما يتعلق بموقف "تمام حسان" من نظرية العامل فيمكن القول:

- إن رفض "تمام حسان" لنظرية العامل يرجع إلى كون العلامة الإعرابية - التي كانت لها الأولوية عند النحاة في تفسير الإعراب - قاصرة بمفردها عن تفسير المعاني النحوية ولذلك قال إن تضافرها مع القرائن الأخرى يغني عن العامل.

- إن "تمام حسان" اعتمد المنهج الاجتماعي في وصف ودراسة اللغة العربية، تأثراً منه بمدرسة "فيرث" السياقية التي تربط النحو بالدلالة، على عكس ابن مضاء الذي طبع اللغة بطابع فردي حينما قال بأن العامل هو المتكلم.

وبهذا تكون ظاهرة تضافر القرائن التي قال بها "تمام حسان" تعين الناظر في اللغة على تحديد وفهم المعنى النحوي والوظيفي، و يكون قد قام بمقاربة عقلية بإمكانها أن تحل مشكل قصور العلامة الإعرابية في تحديد المعاني، وقدم رؤية جديدة في ظل خدمة النحو وتخليصه من فكرة الصعوبة التي اتسم بها.

ولا أدعي أنني قد بلغت بهذا البحث غايته الكاملة، ولكن الله أسأل أن يجعله عوناً لزملائي الطلبة في المستقبل، ويكون فاتحة للخائضين في البحث في العوامل النحوية وأثرها على درس اللغوي العربي، والله المستعان.

ملخص

## ملخص البحث

موضوع البحث حول آراء "ابن مضاء القرطبي و"تمام حسان" في نظرية العامل - قراءة في البدائل المقترحة - وقد اعتمدنا في الدراسة على مدونتين كانتا الأساس فيها وهما: كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، في محاولة لإجراء قراءة في بديل العامل عند كل منهما بعد أن رفضا القول به في تفسير المعاني النحوية.

### Résumé :

L'objet de la recherche est sur les opinions de "IBN MADAE AL KORTOBI" et "TAMMEM HASSAN" de la théorie du facture gramatical - lecture dans les résolutions imposées - et on a insisté a l'étude sur deux points étés la base dont les deux livres de ses deux chercheurs, à savoir: " La repense au sculpteurs" de "IBN MADAE " et " La langue arabe sa signification et sa construction" de "TAMMEM HASSAN" dont une essaye de faire une lecture sur les résolution pour chaqu'un après leurs refus de considérer les factures comme procédure dans les interprétations des significations grammaticales.

قائمة

المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### \*الكتب:

- 1- الأنباري، نزهة الألباء في طبق الأدباء، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3 1985م.
- 2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992م.
- 3- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ت.
- 4- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1 1989م.
- 5- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط2، د ت.
- 6- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: خالد رشيد القاضي، ج9، دار صبح، ط1 2006م.
- 7- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994م.
- 8- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، دار عالم الكتب، القاهرة، 2002م.
- 9- تمام حسان، الخلاصة النحوية، دار عالم الكتب، ط1، 2000م.
- 10- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م.

11- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الرويبة الجزائر، دت.

12- الرضي الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغاري، ط2 1996م.

13 - سيبيويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة ط2، 1988م

14- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

15- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية السيميائية، نظرية العامل ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية، دار حمو رابي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 2008م.

16- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: البدرابي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

17- عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.

18- عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث دراسة وتحليل دار دروب، عمان، الأردن، 2011م.

21 عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان 1981م.

20- علي النجري ناصف، تاريخ النحو، دار المعارف، القاهرة، دت.

21- كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة ، عمان، ط1  
2009م.

22- محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

23- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم  
اللغة الحديث، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.

24- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان  
ط2، 1986م.

25- نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، دار عالم الكتب الحديث ط1،  
2009م.

#### \*الرسائل والمجلات:

1- حفيظة يحيايوي ، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي  
العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجري، مضر الممارسات اللغوية في الجزائر

منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011م.

2- عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة  
دمشق، المجلد 18، العدد (3+4)، 2002م.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخيلية الحديثة مفاهيمها الأساسية، مركز  
البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد الرابع، 2007م.

4- عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية العربي: مفهومه في النظرية  
الخيلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، جامعة فاصدي مباح، ورقلة، كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة العربية والأدب العربي، السنة الجامعية 2011 - 2012م.

فہرِس

## فهرس الموضوعات

مقدمة-----[أ - ج]

مدخل: في نشأة النحو----- [18-01]

1- لمحة موجزة عن نشأة النحو-----02

2- نظرية العامل في النحو العربي-----06

3- فكرة العامل عند النحاة-----07

4- تصور النحاة للعامل-----09

5- أقسام العامل:-----10

أ/ عند "الخليل بن أحمد الفراهيدي"-----10

ب/ عند "عبد القاهر الجرجاني"-----13

6- العامل بين التأييد والرفض-----18

الفصل الأول: موقف "ابن مضاء القرطبي" من نظرية العامل [19- 43]

1 - رأي "ابن مضاء" في نظرية العامل-----20

2 - اعتراض "ابن مضاء" على قوانين العامل الذهنية-----25

1 - اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة-----25

2 - اعتراضه على متعلقات المجرورات-----27

3 - اعتراضه على تقدير الضمانر المستترة في المشتقات-----28

3- بديل العامل عند ابن مضاء-----32

أ/ باب التنازع-----33

ب/ باب الاشتغال-----37

4 - "ابن مضاء" من إلغاء العامل إلى إلغاء العلل-----39

## الفصل الثاني: موقف "تمام حسان" من نظرية العامل [44-77]

أولاً: نظرية العامل عند المحدثين-----45

ثانياً: رأي "تمام حسان" في نظرية العامل-----46

ثالثاً: نظرية القرائن عند "تمام حسان"-----49

رابعاً: القرائن النحوية بديل العامل-----50

### 1 - القرائن اللفظية-----51

1- العلامة الإعرابية-----53

2- الرتبة-----56

3- الصيغة-----59

4- المطابقة-----61

5- الربط-----62

6- التضام-----63

7- الأداة-----67

8- النغمة-----68

### 2 - القرائن المعنوية-----69

1- قرينة الإسناد-----69

2- قرينة التخصيص-----70

3- قرينة النسبة-----73

4- قرينة التبعية-----75

79-----خاتمة

82-----ملخص

84-----قائمة المصادر والمراجع

88-----فهرس الموضوعات